

قَطْرُ الْبَيْتِ
وَرَبُّ الصِّدْقِ

الطبعة الأولى

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م

© جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع في مكتبة الكويت الوطنية: 2600-2023

ردمك: 978-9921-812-15-2

الكويت- الجھراء- القيصرية القديمة- كابيتول مول- السرداب محل ٢٤

الموقع الإلكتروني: www.daradahriah.com

البريد الإلكتروني: daradahriah@gmail.com

هاتف: +965 99627333 - +965 51155398



الموزعون المعتمدون

الكويت: دار أندلسية للنشر والتوزيع - 94747176 (+965) - darandalusia@hotmail.com

الكويت: مركز طروس للنشر والتوزيع - 90090146 (+965) - torousq8@gmail.com

الرياض: دار التدمرية للنشر والتوزيع - 114925192 (+966) - tadmoria@hotmail.com

المدينة المنورة: مكتبة الميمنة المدنية - 558343947 (+966) - daralmimna@gmail.com

المدينة المنورة: مكتبة زاد الراوي - 0542658208 (+966) - al.raawe.zd@gmail.com

جدة: مكتبة الشنقيطي للنشر والتوزيع - 504395716 (+966) - hassan_hyge@hotmail.com

مكة المكرمة: المكتبة الأسدية للنشر والتوزيع - 125273037 (+966) - alasadi2000@hotmail.com

اسطنبول (منطقة الفاتح): دار الأصالة - 2125118547 (+90) - asalet@asaletyayinlari.com.tr

القاهرة: دار الأنصار للنشر والتوزيع - 0225121020 (+20) - daralansar419@gmail.com

الجمهورية اليمنية: مكتبة بنيان - 777627633 (+967) - bnyanmaktbt@gmail.com

لا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله بأي شكل أو واسطة -أو أي جزء منه-، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ (فوتوكوبي) أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من دار الظاهرية للنشر والتوزيع.

قَطْرُ الْبَيْدِ وَرَبُّكَ الصِّدِّيقُ

تَأْلِيفُ
أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ جَمَالِ الدِّينِ
ابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ
ت ٧٦١ هـ

شَرَحُ وَتَضْيِيقُ الْعَلَاةِ
مُحَمَّدُ مُجَيِّ الدِّينِ عَبْدُ الْحَمِيدِ

دَارُ الظَّاهِرِيَّةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوَزُّعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَطْرُ السَّيِّدِ وَوَلَدِ الصِّبْغِ

تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري

الوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

شرحه ، و صححه

محمد محيى الدين عبد الحليم بن

الدين بن علي بن أبي بكر بن

بالتابع الأزهر

الطبعة الأولى : سنة ١٣٥٢ هـ

يطلب من مكتبة

الشيخ سالم بن سعد بن بهمان وأخيه حميد

نجاك - بسورابايا (جاوة)

جميع حقوق الطبع محفوظة

مطبعة مصطفى محمد

صاحب المكتبة التجارية الكبرى بصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكَلِمَةُ: قَوْلٌ مُفْرَدٌ^(١) وَهِيَ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ، فَأَمَّا الْاسْمُ فَيُعْرَفُ: بِأَلْ كَالرَّجُلِ، وَبِالتَّنْوِينِ كَرَجُلٍ، وَبِالْحَدِيثِ عَنْهُ^(٢) كَتَاءِ ضَرَبْتُ، وَهُوَ ضَرْبَانِ: مُعَرَّبٌ^(٣) - وَهُوَ مَا تَغَيَّرَ آخِرُهُ بِسَبَبِ

(١) لفظ «كلمة» في اللغة يطلق على معنيين: أحدهما: اللفظ المفرد، فتقول: «محمد: كلمة» و«يضرب: كلمة» و«في: كلمة» وهذا المعنى موافق للمعنى المصطلح عليه عند النحاة. والثاني: الجملة المفيدة، ألسنت ترى المسلمين جميعا يقولون «كلمة التوحيد» وهم يريدون قولنا «لا إله إلا الله» وقد قال الله سبحانه: (كلا، إنها كلمة هو قائلها) يعنى بالكلمة قول المشرف على الموت: (رب ارجعون، لعلى أعمل صالحا فيما تركت) وقد قال عليه الصلاة والسلام: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد، يعنى بذلك بيتا من الشعر كاملا، وهو قول لبيد: -

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَامَحَالَةٍ زَائِلٌ

(٢) معنى الحديث عنه: أن يكون قد أسند إليه شيء، ألا ترى أن التاء قد أسند إليها «ضرب»، وهذه العلامة أنفع علامات الاسم؛ لأن بها يستدل على اسمية الضمائر والموصولات وأسماء الإشارة ونحوهن
(٣) المعرب: اسم مفعول مأخوذ من الاعراب، وهو في اللغة: الاظهار

الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ كَزَيْدٍ - وَمَبْنِيٍّ - وَهُوَ بِمُخْلَافِهِ : ^(١) كَهَوْلَاءَ فِي
لُزُومِ الْكَسْرِ ، وَكَذَلِكَ حَذَامٍ وَأَمْسٍ فِي لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ ^(٢) ، وَكَأَحَدِ
عَشَرَ وَأَخَوَاتِهِ فِي لُزُومِ الْفَتْحِ ، وَكَقَبْلٍ وَبَعْدٍ وَأَخَوَاتِهِمَا فِي لُزُومِ
الضَّمِّ إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ ^(٣) إِلَيْهِ وَنَوَى مَعْنَاهُ ، وَكَمَنْ وَكَمْ فِي لُزُومِ

والإبانة ، وفي اصطلاح النحاة عبارة عن تغير آخر الاسم لفظاً أو تقديراً ،
بسبب تغير العوامل الداخلة عليه

(١) المبنى أيضاً : اسم مفعول مأخوذ من البناء ، وهو في اللغة : وضع شيء
على شيء على جهة يراد بها الثبوت واللزوم ، وفي الاصطلاح عبارة عن لزوم
آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال
(٢) هذا النوع من المبنى على الكسر يختلف فيه : فأهل الحجاز يبنونه على
الكسر مطلقاً ، وعليه قول الشاعر : —

إِذَا قَالَتْ حَذَامٍ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٍ

وأكثر بني تميم يبنون على الكسر كل ما آخره راء كوبراء وظفارة وغفارة ،
ويعربون ما لم يحتم بالراء كسجاح وحذام وقطام ، وبعض بني تميم يعربه مطلقاً
(٣) مثل قبل وبعد : فوق ، وتحت ، وحسب ، وأول ، وما أشبهها ، ولهذا
الألفاظ أربع حالات : الأولى : أن يذكر المضاف إليها ، كما تقول : حضرت
الدرس قبل على ، ونمت فوق السطح ، والثانية : أن يحذف المضاف إليه ولا ينوى

السُّكُونُ وَهُوَ أَصْلُ الْبِنَاءِ - وَأَمَّا الْفِعْلُ فَثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : مَاضٍ ،
وَيُعْرَفُ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ كَضَرَبَ ، إِلَّا مَعَ
وَإِوِ الْجَمَاعَةِ فَيُضَمُّ كَضَرَبُوا ، وَالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ فَيُسَكَّنُ
كَضَرَبْتُ ، وَمِنْهُ نَعَمْ وَبُئْسَ وَعَسَى وَلَيْسَ فِي الْأَصَحِّ (١) وَأَمْرٌ : وَيُعْرَفُ
بِدَلَالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ مَعَ قَبُولِهِ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ وَبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ كَأَضْرَبُ

لفظه ولا معناه ، نحو : سافرت قبلا ، وصعدت فوقا ، الثالثة : أن يحذف وينوى
لفظه ، كما تقول : حضرت من قبل ومن بعد ، وأنت تريد : من قبل محمد ومن
بعد إبراهيم ، الرابعة : أن يحذف المضاف وينوى معناه لالفظه ، كما تقول :
ذاكرت من قبل ومن بعد ، تعنى معنى : ذاكرت من قبل حضور الدرس ومن
بعده ، وهى معربة فى الأحوال الثلاثة الأولى ، ومبنيّة فى الحالة الأخيرة ، وعليها
قراءة السبعة فى قوله تعالى : (لله الأمر من قبل ومن بعد) أى : من قبل
الغلب ومن بعده

(١) خالف فى « نعم وبئس » الفراء وجماعة من الكوفيين : فذهبوا إلى أنهما
اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما فى قول رجل - وقد بشر بينت - والله
ماهى بنعم الولد ، وقول آخر - وقد سار إلى حبيبه على حمار أعرج - نعم السير
على بئس العبر ، وقولهم مردود بأن تاء التأنيث دخلت عليهما فى نحو : نعمت
المرأة هند ، وبئست الفتاة دعد ، وتاء التأنيث علامة الفعلية ، وأما حرف الجر

إِلَّا الْمُعْتَلَّ فَعَلَى حَذْفِ آخِرِهِ كَاغَزُ وَأَخَشَ وَأَرَمَ، وَنَحْوُ قَوْمًا وَقَوْمُوا
وَقَوْمِي فَعَلَى حَذْفِ النُّونِ، وَمِنْهُ هَلُمَّ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ ^(١) وَهَاتِ وَتَعَالَ
فِي الْأَصَحِّ ^(٢) وَمُضَارِعٌ: وَيَعْرِفُ بِلَمْ، وَافْتِتَاحُهُ بِحَرْفٍ مِنْ نَائِتٍ
نَحْوُ نَقُومٍ وَأَقُومُ وَيَقُومُ وَتَقُومُ، وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ إِنْ كَانَ مَاضِيَهُ رَبَاعِيًا
كَيُخْرِجُ وَيُكْرِمُ، وَيَفْتَحُ فِي غَيْرِهِ كَيُضْرَبُ وَيُسْتَخْرَجُ وَيُسَكَّنُ

فيما ذكرتم من الشواهد فهو في الحقيقة داخل على اسم محذوف، والتقدير:
والله ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، ونعم السير على حمار مقول فيه بئس العير،
وخالف في « ليس » الفارسي وأبو بكر بن شقير: فذهبا إلى أنها حرف نفى،
ويرده قولهم « ليست » بدخول التاء، وخالف في « عسى » الكوفيون: فزعموا
أنها حرف ترج مثل لعل، وهو مردود بقولهم « عست »

(١) وهؤلاء يقولون: هلم يا محمد، وهلسا يا محمدان، وهلموا يا قوم، وهلى
يا هند، وهلمن يا هندات؛ فيأحقون بها ضمائر الفاعلين. وأما الحجازيون فيقولون
هلم يا محمد، وهلم يا محمدان، وهلم يا محمدون، وهلم يا زينب، وهلم يا زينبات، بلفظ
واحد في الكل، وعليه قوله تعالى: (والقائلين لاخوانهم هلم إلينا... هلم شركاءكم)
وهي عندهم اسم فعل أمر لا فعل أمر

(٢) خلافا لمن ذهب من النحاة إلى أنهما اسما فعل أمر، ودليل الصحيح
لحاق الضمائر بهما في نحو قوله تعالى: (فتعالين أمتعن... قل هاتوا برهانكم)
وآخر « تعال » مفتوح أبدا، ومن كسره مع ياء المخاطبة فنخطئ

آخِرُهُ مَعَ نُونِ النَّسْوَةِ نَحْوُ يَتَرَبَّصْنَ وَإِلَّا أَنْ يَعْفُونَ وَيُفْتَحَ مَعَ نُونِ
التَّوَكُّيدِ الْمُبَاشِرَةِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا ^(١) نَحْوُ لِيُنْبَذَنَّ وَيُعْرَبُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ
نَحْوُ يَقُومُ زَيْدٌ وَلَا تَتَّبِعَانِ لَتَبْلُونَ فَاِمَّا تَرِينَ وَلَا يَصُدَنَّكَ * وَأَمَّا
الْحَرْفُ فَيُعْرَفُ بِأَنْ لَا يَقْبَلَ شَيْئًا مِنْ عِلَامَاتِ الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ نَحْوُ
هَلْ وَبَلْ ، وَلَيْسَ مِنْهُ مَهْمَا وَإِذَا ^(٢) بَلْ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ وَلَمَّا الرَّابِطَةُ

(١) فان فصل بين المضارع ونون التوكيد فاصل في اللفظ كألف الاثنين
في قوله تعالى : (ولا تتبعان) وواو الجماعة في قوله عز شأنه : (لتبلون في أموالكم)
وياء المخاطبة في قوله سبحانه : (فاما ترين من البشر أحدا) أوفى التقدير كواو
الجماعة وياء المخاطبة المقدرتين في نحو قوله تعالى : (ولا يصدنك) وقولك :
ياسعاد لا تلعبن - في هذا كله يكون الفعل المضارع معربا على الصحيح ، وقول
المؤلف « لفظا وتقديرا » هذا هو الصواب ، وقد وقع في أكثر النسخ « أو تقديرا ،
وليس بشيء ، فتفطن

(٢) بل هما اسمان : أما مهما فالدليل على اسميتها عود الضمير عليها في قوله
تعالى : (مهما تأتتا به) والضمير لا يعود إلا على الأسماء ، وأما إذ مافهى ظرف
زمان بمنزلة متى ، والدليل على اسميتها أن «إذ» اسم قبل دخول «ما» عليها إجماعا ،
والأصل بقاء الشيء على ما كان عليه

فِي الْأَصَحِّ (١) وَجَمِيعِ الْحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ. وَالْكَلَامُ لَفْظٌ مُفِيدٌ، وَأَقْلُّ
اُتْلَافِهِ مِنْ أَسْمَيْنِ كَزَيْدٍ قَائِمٌ، أَوْ فِعْلٍ وَأُسْمٍ كَقَامَ زَيْدٌ (٢)

فصل

أَنْوَاعُ الْأَعْرَابِ أَرْبَعَةٌ رَفْعٌ وَنَصْبٌ فِي أَسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ زَيْدٍ يَقُومُ
وَإِنْ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ، وَجَرٌّ فِي أَسْمٍ نَحْوُ بَزِيدٍ، وَجَزْمٌ فِي فِعْلٍ نَحْوُ لَمْ
يَقُمْ، فَيَرْفَعُ بِضَمَّةٍ، وَيَنْصَبُ بِفَتْحَةٍ، وَيَجْرُ بِكَسْرَةٍ، وَيَجْزَمُ بِحَذْفِ
حَرَكَةٍ، إِلَّا الْأَسْمَاءَ السَّتَّةَ - وَهِيَ أَبُوهُ وَأَخُوهُ وَحَمُوها وَهَنُوهُ وَفُوهُ

- (١) ما المصدرية : هي المسبوكة مع ما بعدها بمصدر ، كقوله تعالى : (ودوا ما عنتكم) أى : عنتكم ، وهي حرف على الأصح ، وقيل : هي اسم ، ولا وجه له ، ولما : حرف يربط وجود شيء بوجود غيره ، نحو قوله تعالى : (فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه) وزعم قوم منهم ابن مالك وابن جني أنها ظرف
- (٢) ثم إن جزءى الكلام قد يكونان موجودين كثنائى المؤلف ، وقد يكون أحدهما مذكورا ، والآخر مستترا أو محذوفا : فالأول نحو : استقم ؛ فان الفاعل ضمير مستتر ، والثانى نحو : لعمرك ؛ فان هذا مبتدأ حذف خبره ، أى : لعمرك قسمى ، وقد يكون الجزآن محذوفين ، كما لو قلت لك : هل حضرا أبوك ؟ فتقول : نعم

وَذَوَمَالٍ - قُتِرَفُعٍ بِالْوَاوِ ، وَتَنْصَبُ بِالْأَلِفِ وَتَجْرُ بِالْيَاءِ ^(١) وَالْأَنْصَحُ

(١) إنما تعرب الأسماء الستة هذا الاعراب بشرط أن تكون : مفردة ، مكبرة مضافة ، لغير ياء المتكلم . فإن كانت مثناة أو مجموعة - نحو : جاء أبوا زيد وأخواه ورأيت أبوى على وأخويه ، ونحو : جاء أبون أو آباء ورأيت أبين أو آباء - أعربت إعراب المثنى والمجموع الذى سيزكره المؤلف بعد ، قال الله تعالى : (وورثه أبواه . فلا بويه لكل واحد منهما السدس) وإن كانت مصغرة أعربت بالحركات الظاهرة ، وكذا إن كانت منقطعة عن الإضافة ، قال الله تعالى : (وله أخ) وإن كانت مضافة لياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة على ما قبلها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة . وهذا الذى ذكره المؤلف هو أشهر لغات العرب فى إعراب هذه الأسماء . ومنهم من يعربها بحركات مقدرة على الألف فى كل الأحوال ؛ فيقول : جاء أباك ورأيت أباك ومررت بأباك ، وعلى هذه اللغة جاء قول الراجز (هو أبو النجم العجلى) : -

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

ومنهم من يعربها بالحركات الظاهرة ؛ فيقول : جاء أبه ورأيت أبه ومررت بأبه ، وعلى هذه اللغة قول الراجز (هو رؤبة بن العجاج يمدح عدى بن حاتم الطائى) : -

بِأَبِهِ أَقْتَدَى عَدَى فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

وتسمى اللغة الأولى لغة الاتمام ، والثانية لغة القصر ، والثالثة لغة النقص

أَسْتَعْمَلُ مِنْ كَعْدٍ ، وَالْمُتَنَّى كَالزَّيْدَانِ ، فَيَرْفَعُ بِالْأَلْفِ ، وَجَمَعَ الْمَذَكَّرَ
السَّالِمَ كَالزَّيْدُونَ ، فَيَرْفَعُ بِالْوَاوِ ، وَيَجْرَانِ وَيَنْصَبَانِ بِالْيَاءِ ، وَكَلَّا
وَكَلَّتَا مَعَ الضَّمِيرِ كَالْمُتَنَّى ، وَكَذَا اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ مُطْلَقًا ، وَإِنْ رُكْبًا
وَأُولُو عَشْرُونَ وَأَخَوَاتُهُ ^(١) وَعَالَمُونَ وَأَهْلُونَ وَوَابِلُونَ وَأَرْضُونَ
وَسِنُونَ وَبَابُهُ ^(٢) وَبَنُونَ وَعَلِيُونَ وَشَبَّهَهُ كَالْجَمْعِ ، وَأُولَاتٍ وَمَا جُمِعَ
بِالْفِ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِنْهُمَا ، فَيَنْصَبُ بِالْكَسْرِ نَحْوُ خَلَقَ
اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَأَصْطَفَى الْبَنَاتِ ، وَمَا لَا يَنْصَرِفُ ، فَيَجْرُ بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ
بِأَفْضَلٍ مِنْهُ ، إِلَّا مَعَ أَلِ نَحْوُ بِالْأَفْضَلِ أَوْ بِالْإِضَافَةِ نَحْوُ بِأَفْضَلِكُمْ ،
وَالْأَمْثَلَةُ الْخَمْسَةُ وَهِيَ تَفْعَلَانِ وَتَفْعَلُونَ بِالتَّاءِ وَالْيَاءِ فِيهِمَا وَتَفْعَلِينَ ،
فَتَرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ ، وَتَجْزَمُ وَتَنْصَبُ بِحَذْفِهَا ، نَحْوُ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا

(١) هي : ثلاثون وأربعون ، إلى تسعين

(٢) باب سنين هو : كل ما كان جمعا لثلاثي ، حذفت لامه ، وعوض عنها تاء
التأنيث ، ولم يكسر ، ألا ترى أن « سنين » جمع سنة ، وأصل سنة سنو ، فحذفت
لامه وهي الواو وعوض منها التاء ، فان كان المحذوف الفاء نحو عدة ، أو كان
العوض غير التاء نحو اسم ، أو كان للاسم جمع تكسير ؛ خرج عن هذا الباب

وَلَنْ تَفْعَلُوا، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلَّ الْآخِرُ، فَيُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ
نَحْوُ لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَخْشَ وَلَمْ يَرَمَ

فصل

تُقَدَّرُ جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ فِي نَحْوِ غَلَامِي وَالْفَتَى، ^(١) وَيُسَمَّى الثَّانِي
مَقْصُورًا، وَالضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي نَحْوِ الْقَاضِي ^(٢) وَيُسَمَّى مَنْقُوصًا،
وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ يَخْشَى ^(٣) وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ يَدْعُو وَيَقْضَى،
وَتَظْهَرُ الْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ إِنَّ الْقَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ وَلَنْ يَدْعُو ^(٤)

- (١) أمانحو «غلامي» فهو: كل اسم أضيف لياء المتكلم، ويرفع بضمة مقدرة وينصب بفتحة مقدرة، ويجر بكسرة مقدرة، منع من ظهور كلهن حركة المناسبة.
- وأمانحو «الفتى» فهو: كل اسم آخره ألف لازمة مفتوح ما قبلها، ويرفع بضمة مقدرة وينصب بفتحة مقدرة، ويجر بكسرة مقدرة، منع من ظهور كلهن التعذر.
- (٢) من كل اسم آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، فيرفع بضمة مقدرة، ويجر بكسرة مقدرة، منع من ظهورهما الثقل، وينصب بالفتحة الظاهرة؛ لحقة الفتحة على الياء.
- (٣) من كل فعل مضارع آخره ألف، فيرفع بضمة مقدرة، وينصب بفتحة مقدرة، منع من ظهورهما التعذر.
- (٤) من كل فعل مضارع آخره واو أو ياء، فيرفع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، وينصب بالفتحة الظاهرة.

فصل

يُرْفَعُ الْمُضَارِعُ خَالِيًا مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ ، نَحْوُ يَقُومُ زَيْدٌ ،
وَيُنْصَبُ بَلَنَ نَحْوُ لَنْ نَبْرَحَ وَبِكَيِّ الْمَصْدَرِيَّةِ نَحْوُ لَكَيْلًا تَأْسُوا ،
وَبِإِذْنِ مُصَدَّرَةٍ وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْفَصِلٌ بِقَسَمٍ نَحْوُ إِذَا
أَكْرَمَكَ ، وَ : إِذَا وَاللَّهِ نَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ ^(١) وَبِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ ظَاهِرَةً
نَحْوُ أَنْ يَغْفِرَ لِي ، مَا لَمْ تُسَبِّقْ بِعِلْمٍ نَحْوُ عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ
مَرْضًى ^(٢) فَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنَّ فَوَجْهَانِ ^(٣) نَحْوُ وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه : —

يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

(٢) فان سبقت بالعلم كما في الآية فهي مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن
محذوف ، والجملة التي بعدها في محل رفع خبرها ، وسيأتي بيان ذلك
(٣) إذا لم تسبق «أن» بفعل دال على اليقين ، سواء أسبقت بما يدل على الظن
أم لا : فأما أن يكون مابعدا جملة اسمية نحو : (وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب
العالمين) أو جملة فعلية فعلها جامد نحو : (وأن عسى أن يكون قدامنا أجلهم ..
وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) أو جملة فعلية فعلها دعاء نحو : (والخامسة أن

فَتْنَةٌ وَمُضْمَرَةٌ جَوَازًا بَعْدَ عَاطِفٍ مَسْبُوقٍ بِاسْمٍ خَالِصٍ نَحْوُ * وَلَبَسُ
عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي * (١) وَبَعْدَ اللَّامِ نَحْوُ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ إِلَّا فِي نَحْوِ لَثَلَا
يَعْلَمُ لَثَلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ فَتَظْهَرُ لَا غَيْرُ ، وَنَحْوُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ
فَتُضْمَرُ لَا غَيْرُ كَمَا ضَمَّارُهَا بَعْدَ حَتَّى إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا نَحْوُ حَتَّى يَرْجِعَ
إِلَيْنَا مُوسَى وَبَعْدَ أَوْ آتَى بِمَعْنَى إِلَى نَحْوُ * لَا أَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ
الْمُنَى (٢) * أَوْ آتَى بِمَعْنَى إِلَّا نَحْوُ : —

غضب الله عليها) وهى فى هذه الأحوال الثلاثة متعينة لأن تكون مخففة من
الثقيلة على نحو ما ذكرناه قريبا . أما إذا كان ما بعدها جملة فعلية فعلها متصرف
غير دعاء فهى محتملة لأن تكون مخففة ولأن تكون مصدرية كآلية ، ويعينها
للمخففة أن يفصل بينها وبين الفعل بقد ، أو حرف نفي ، أو حرف تنفيس ، أو بـ

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه : —

أَحَبُّ إِلَيَّ مَنْ لَبَسَ الشُّفُوفَ

(٢) وهذا صدر بيت عجزه : —

فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاقَةَ قَوْمٍ * كَسَرْتُ كُؤُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا
وَبَعْدَ فَأَ السَّيِّئَةِ أَوْ وَأَوِ الْمَعِيَّةِ مَسْبُوقَتَيْنِ بَنَفِي مُحَضٍّ أَوْ طَلَبٍ
بِالْفِعْلِ نَحْوُ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ وَلَا تَطْغُوا فِيهِ
فِيحِلَّ وَلَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ فَإِنْ سَقَطَتِ الْفَاءُ بَعْدَ
الطَّلَبِ وَقُصِدَ الْجَزَاءُ جَزِمَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ وَشَرَطُ
الْجَزْمِ بَعْدَ النَّهْيِ صَحَّةُ حُلُولِ إِنْ لَا مَحَلَّهُ نَحْوُ لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ
بِخِلَافٍ يَا كُلُّكَ، وَيَجْزِمُ أَيْضًا بَلَمْ نَحْوُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمَّا نَحْوُ لَمَّا
يَقْضِ، وَبِاللَّامِ وَلَا الطَّلَبِيَّتَيْنِ نَحْوُ لِيُنْفِقْ لِيَقْضِ لَا تُشْرِكْ لَا تُؤَاخِذْنَا
وَيَجْزِمُ فَعْلَيْنِ إِنْ وَإِذَا وَأَيُّ وَأَيْنَ وَأَيَّ وَأَيَّانَ وَمَتَى وَمَهْمَا وَمَنْ
وَمَا وَحَيْثَا، نَحْوُ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ مَنْ يَعْمَلُ سُوءًا يُجْزِبُهُ مَانَسَخَ مَنْ
آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ شَرْطًا وَالثَّانِي جَوَابًا

وَجَزَاءٌ ، وَإِذَا لَمْ يَصْلُحْ لِمُبَاشَرَةِ الْأَدَاةِ قُرْبَ بِالْفَاءِ (١) نَحْوُ وَإِنْ
يَمْسَسُكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ أَوْ بِإِذَا الْفُجَائِيَّةِ نَحْوُ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ
سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ

فصل

الاسْمُ ضَرْبَانِ : نَكْرَةٌ ، وَهُوَ مَا شَاعَ فِي جَنْسٍ مَوْجُودٍ كَرَجُلٍ ،
أَوْ مُقَدَّرٍ كَشَمْسٍ ، وَمَعْرِفَةٌ وَهِيَ سِتَّةٌ : الضَّمِيرُ ، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى
مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ ، وَهُوَ إِمَّا مُسْتَتِرٌ كَالْمُقَدَّرِ وَجُوبًا فِي
نَحْوِ أَقُومُ وَنَقُومُ أَوْ جَوَازًا فِي نَحْوِ زَيْدٌ يَقُومُ ، أَوْ بَارِزٌ وَهُوَ إِمَّا
مُتَّصِلٌ كَتَاءُ قُتُّ وَكَافٍ أَكْرَمَكَ وَهَاءُ غُلَامُهُ أَوْ مُفْصَلٌ كَأَنَا وَأَنْتَ
وَهُوَ وَإِيَّايَ ، وَلَا فَضْلَ مَعَ إِمْكَانِ الْوَصْلِ إِلَّا فِي نَحْوِ الْهَاءِ مِنْ

(١) يقترب جواب الشرط بالفاء في سبعة مواضع ، وهي المجموعة في
قول القائل : —

أَسْمِيَّةٌ ، طَلِيَّةٌ ، وَبِجَامِدٍ ، وَبِمَا ، وَلَنْ ، وَقَدْ ، وَبِالتَّنْفِيسِ

سَلَنِيهِ بِمَرْجُوْحِيَّةٍ وَظَنَنْتُكَ وَكُنْتُهُ بِرُجْحَانٍ ^(١)

(١) للضمير ثلاثة أحوال : الحالة الأولى : أن يكون واجب الانفصال ، الحالة الثانية : أن يكون جائز الانفصال والاتصال ، الحالة الثالثة : أن يكون واجب الاتصال ؛ أما الحالة الأولى فلها مواضع : الأول : أن يكون محصوراً بالآ أو بانما ، نحو قوله تعالى : (أمر ألا تعبدوا إلا إياه) وكقول الفرزدق :-

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارُ وَإِنَّمَا يَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

الموضع الثاني : أن يكون عامله مضمراً كقول السموءل :-

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضِيْمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الشَّاءِ سَبِيلُ

وكقول لبيد :-

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ ^{مبني على} لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

الموضع الثالث : أن يكون عامله متأخراً عنه كقوله تعالى : (إياك نعبد وإياك نستعين)

الموضع الرابع : أن يكون عامله معنوياً — وهو الابتداء — نحو قوله تعالى : (إذ أنتم بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى)

الموضع الخامس : أن يكون عامله حرفاً نافياً كقوله تعالى : (وما أنتم بمعجزين . ماهن أمهاتهم . وما أنا بطارد المؤمنين . إن أنا إلا نذير مبين) وكقول الشاعر :

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

== الموضع السادس : أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر نحو قوله تعالى :
(يخرجون الرسول وإياكم) وكقول الشاعر : —

مَبْرَأٌ مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَاللهُ يَرَعَى أَبَا حَفْصٍ وَإِيَّانَا

الموضع السابع : أن يقع الضمير بعدواو المعية كقول أبي ذؤيب الهذلي : —

فَأَلَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدَى

الموضع الثامن : أن يقع بعد «أما» نحو : أما أنا فبعد مسكين وأما أنت فرب غفور .

الموضع التاسع : أن يقع بعد اللام الفارقة نحو قول الشاعر : —

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لَا إِيَّأ كَ قُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعَا

الموضع العاشر : أن يجتمع ضميران وثانيهما أعرف من أولهما ، نحو :
الدرهم سألته إياك ، ونحو : الصداقة منحتها إياى .

الموضع الحادى عشر : أن يجتمع ضميران فى رتبة واحدة — إلا الغيبة —
نحو : سألتك إياك ، ونحو : منحتنى إياى .

الموضع الثانى عشر : أن يكون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف إلى منصوبه ،
نحو : عجبت من ضربك هو ، وقول الشاعر : —

بَنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ فَائِزِينَ وَقَدْ أَغْرَى الْعَدَى بِكُمْ اسْتِسْلَامَكُمْ فَشَلَا

وأما الحالة الثانية — وهى جواز الأمرين — فى موضعين : الموضع الأول :
أن يكون الضمير ثانى ضميرين أولهما أعرف من الثانى وليس مرفوعا ، نحو :
سلىه وختلكه ، ويجوز أن تقول فىهما : سلى إياه وختلك إياه . وضمير
المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب ،

ثُمَّ الْعَلَمُ وَهُوَ إِمَّا شَخْصِيٌّ كَزَيْدٍ ، أَوْ جِنْسِيٌّ كَأَسَامَةِ ، وَإِمَّا اسْمٌ كَأَمِّ
مَثَلْنَا ، أَوْ لَقَبٌ كَزَيْنِ الْعَابِدِينَ وَقَفَّةً أَوْ كُنْيَةً كَأَبِي عَمْرٍو وَأَمَّ كَلْثُومٍ ^(١)
وَيُؤَخِّرُ اللَّقَبُ عَنِ الْأَسْمِ ^(٢) تَابِعًا لَهُ مُطْلَقًا أَوْ مُخْفُوضًا بِإِضَافَتِهِ إِنْ

الموضع الثانى : أن يكون الضمير خبرا لمكان أو إحدى أخواتها سواء أكان مسبقا بضمير آخر أم لا ، نحو : الصديق كنته ، ونحو : الصديق كانه على . ويجوز أن تقول فيهما : الصديق كنت إياه وكان إياه على . واتفقوا على أن الوصل أرجح فى نحو «سليته» من كل فعل غير قلبى نصب ضميرين أولهما أعرف واختلفوا فى الفعل القلبى نحو «خلتنيه» ، وفى باب كان نحو «كانه بكر» : فالجمهور على أن الفصل فيهما أرجح ، وابن مالك على أن الوصل فى باب كان أرجح ، واضطربت كلمته فى خلتنيه ، واختار المؤلف هنا مذهب الجمهور ، الحالة الثالثة - وهى وجوب الوصل - وهى فى غير مواضع الحالتين السابقتين

(١) أحسن ما قيل فى تمييز الاسم من اللقب والكنية أن الاسم ما وضع بإزاء الذات أولا ، يعنى فى أول الأمر وقبل أن يطلق شىء على الذات ، سواء أشعر بمدح أم لم يشعر ، وسواء أصدر بأب أو أم أم لم يصدر ، فاذا ولد لى ولد فسميته محمدا أو زين العابدين أو أبا بكر ، فهذه كلها أسماء ، والكنية هى ما وضعت ثانيا ، أى : بعد وضع الاسم ، وصدرت بأب أو أم أو أخ أو أخت ، نحو : أبو بكر ، وابن هشام ، وابن عقيل ، وابن عمر ، وأم الفضل ، وأم هانىء . واللقب : ما وضع بعد الاسم ولم يصدر بأب أو أم ، ولا بد أن يشعر بمدح أو ذم (٢) ولا ترتيب بين الكنية وغيرها ، بل تتقدم على الاسم وتتأخر عنه ، وتتقدم على اللقب وتتأخر عنه ، وإذا اجتمع الثلاثة تقدمتاهما أو توسطت بينهما أو تأخرت عنهما

أَفْرَدَا كَسَعِيدٍ كَرَزٍ

ثُمَّ الْإِشَارَةُ وَهِيَ ذَا لِلْمَذْكُرِ وَذِي وَذِهِ وَتَى وَتَهُ وَتَا لِلْمُؤَنَّثِ
وَذَانَ وَتَانَ لِلْمُثَنَّى بِالْأَلْفِ رَفْعًا وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا وَأُولَاءَ لِمَجْمَعِهِمَا،
وَالْبَعِيدُ بِالسَّكَفِ مُجَرَّدَةٌ مِنَ اللَّامِ مُطْلَقًا ، أَوْ مَقْرُونَةٌ بِهَا ، إِلَّا فِي
الْمُثَنَّى مُطْلَقًا ، وَفِي الْجَمْعِ فِي لُغَةٍ مِنْ مَدَّةٍ وَفِيمَا تَقَدَّمَ هَا التَّنْبِيهِ

ثُمَّ الْمَوْصُولُ وَهُوَ الَّذِي وَالَّتِي وَاللَّذَانِ وَاللَّتَانِ — بِالْأَلْفِ رَفْعًا
وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا — وَلِجَمْعِ الْمَذْكُورِ الَّذِينَ — بِالْيَاءِ مُطْلَقًا —
وَالْأُلَى ، وَلِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ اللَّائِي وَاللَّاتِي ، وَبِمَعْنَى الْجَمْعِ مَنْ ، وَمَا ، وَأَيُّ
وَأَلٍ فِي وَصْفٍ صَرِيحٍ لَغَيْرِ تَفْضِيلٍ كَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ ، وَذُو
فِي لُغَةٍ طَبِيٍّ (١)

(١) والمشهور عن طيِّبٍ الاتيان بها مفردة ولو كان المراد بها مثنى أو مجموعا
مذكورة ولو كان المراد بها مؤنثا ، مبنية على السكون ، ومن ذلك قول شاعرهم
فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدَى وَبِثْرَى ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوَيْتٍ

وَذَا بَعْدَ مَا أَوْ مِنْ اسْتَفْهَامَيْنِ ^(١) وَصَلَةُ أَلِ الْوَصْفِ وَصَلَةُ غَيْرِهَا
 إِمَّا جُمْلَةً خَبَرِيَّةٌ ذَاتُ ضَمِيرٍ طَبَقَ لِلْوُصُولِ يُسَمَّى عَائِدًا ، وَقَدْ يُحَذَفُ
 نَحْوُ أَيُّهُمْ أَشَدُّ وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ وَيَشْرَبُ مِمَّا
 تَشْرَبُونَ ، أَوْ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌ وَمَجْرُورٌ تَامَانٌ مُتَعَلِّقَانِ بِاسْتَقْرَرَّ مُحْذُوفًا
 ثُمَّ ذُو الْأَدَاةِ وَهِيَ أَلٌ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيَبُويَه ، لَا اللَّامُ وَحْدَهَا
 خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ ^(٢) ، وَتَكُونُ لِلْعَهْدِ نَحْوُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ وَجَاءَ

ومنها من يعربها إعراب « ذو » التي هي من الأسماء الخمسة : بالواو رفعاً ،
 وبالياء جراً ، وبالألف نصباً ، وقد روى على الأعراب قول الشاعر : —

فَأَمَّا كَرَامٌ مُوسِرُونَ لِقِيَتِهِمْ فَحَسْبِي مَنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا

ومن العلماء من ذكر أن الذين يعربونها إنما يعربونها في حالة الجر دون غيرها
 مقتصرًا على ما ورد به السماع إلا أنه تحكم

(١) بشرط أن لا تقدر « ذا » ملغاة ، ومعنى إلغائها أن تعتبر مع ما أو من
 اسم استفهام ، نحو : من ذا الذاهب ، ونحو : ماذا التواني

(٢) وهمزة « ال » عند الخليل همزة قطع أصلية ، وإنما وصلت لكثرة الاستعمال
 وعند سيبويه هي همزة زائدة معتد بها في الوضع ، وعند الأخفش - ونقله ابن
 مالك في شرح الكافية عن سيبويه - هي همزة وصل زائدة لا مدخل لها في التعريف

الْقَاضِي ^(١) ، أَوْ لِلْجِنْسِ كَأَهْلِكَ النَّاسِ الدِّينَارُ وَالدرُّهُمُ وَجَعَلْنَا مِنْ
الْمَاءِ كُلِّ شَيْءٍ حَيٍّ أَوْ لَا سْتَعْرَاقَ أَفْرَادِهِ نَحْوُ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا
أَوْ صِفَاتِهِ نَحْوُ زَيْدِ الرَّجُلِ ، وَإِبْدَالُ اللَّامِ مِيمًا لُغَةً حَمِيرِيَّةً
وَالْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ إِلَّا
الْمُضَافُ إِلَى الضَّمِيرِ فَكَالْعَلَمِ

باب

الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ^(٢) مَرْفُوعَانِ كَاللَّهِ رَبَّنَا وَمُحَمَّدٌ نَبِينَا وَيَقَعُ الْمُبْتَدَأُ

(١) والعهد إما ذكرى بأن يتقدم مدخولها صريحاً أو كناية : فالصريح نحو
(فى زجاجة الزجاجه .. كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول)
والكناية نحو : (وليس الذكر كالأُنثى) فان الذكر وإن لم يتقدم صريحاً متقدماً
بالكناية فى قولها (إني نذرت لك ماى بطنى محرراً) لأن التحرير كان خاصاً
عندهم بالذكر . وإما أن يكون العهد حضورياً بأن يكون مدخولها حاضراً فى علم
المخاطب كثال المؤلف ونحو : (إذ هما فى الغار) وإما أن يكون ذهنياً نحو قولك
لمخاطبك : ادخل السوق ، اذا لم يكن بينكما عهد فى سوق معين ، ومنه قوله تعالى :
(وأخاف أن يأكله الذئب)

(٢) المبتدأ هو : الاسم الصريح كثال المؤلف أو المؤول بالصريح نحو : (وأن

نَكْرَةً^(١) إِنْ عَمَّ أَوْ خَصَّ نَحْوُ مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَالْإِلَهَ مَعَ اللَّهِ وَلَعَبْدٌ
مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَخَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَنَ اللَّهُ

تصومه ا خير لكم) ونحو : أن ترد المياء بماء أكيس ، المجرد عن العوامل اللفظية تحقيقا كما في هذه الأمثلة أو تقديرا نحو : بحسبك درهم ، ونحو : (هل من خالق غير الله يرزقكم) وهذا أحد نوعين للمبتدأ ، والنوع الثاني : الوصف الرافع لاسم ظاهر أو ضمير منفصل مكتفى به عن الخبر ، نحو : أقائم الحمدان ، ونحو : أمضروب البكران . والخبر هو : الجزء الذي تتم به فائدة الكلام مع مبتدأ غير الوصف الذي ذكرناه في بيان المبتدأ ، أما رفوع هذا الوصف فهو فاعل أو نائبه (١) الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ؛ لأن الغرض من الكلام حصول الفائدة ، والمبتدأ يخبر عنه ، والاختبار عن غير معين لا يفيد . وأيضا لأن القصد من الكلام إعلام السامع بما يحتمل أن يجهله ، والأمور الكلية قل أن يجهلها أحد وإنما يقع الجهل بالأمور الجزئية ، ومن أجل هذا لم يكن وقوع المبتدأ نكرة سائغا إلا أن يفيد ، والغالب أن تحصل الفائدة إذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات ، وهي كثيرة ، وأنهاها بعضهم إلى نيف وثلاثين موضعا ، ومن العلماء من جعل هذه المخصصات على كثرتها وتعدد محالها راجعة إلى شيئين : هما العسوم والخصوص ، وصدر كلام المؤلف يفيد الميل إلى هذا ، وقد مثل لأربعة مواضع : الأول لوقوع النكرة بعد حرف النفي ، والثاني لوقوعها بعد الاستفهام ، وهذا من المواضع التي تصير فيها النكرة عامة عموما شموليا ، والمثال الثالث لتخصيص النكرة بالوصف ، والرابع لتخصيصها بالعمل

وَالْخَبْرُ جُمْلَةٌ لَهَا رَابِطٌ كَزَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ
وَالْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ وَزَيْدٌ نَعَمْ الرَّجُلُ إِلَّا فِي نَحْوِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١)
وَضَرْفًا مَنْصُوبًا نَحْوُ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَجَارًا وَمَجْرُورًا كَالْحَمْدُ
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَتَعَلُّقُهُمَا بِمُسْتَقَرٍّ أَوْ أُسْتَقَرٍّ مَحْذُوفِينَ (٢) وَلَا يُخْبَرُ

(١) جملة الخبر إن كانت هي نفس المبتدأ في المعنى كما إذا كان المبتدأ ضمير الشأن
كهنه الآية لم تحتج إلى رابطيربطها بالمبتدأ ، وإن كانت غيره فلا بد لها من رابط
والروابط المتفق عليها عند العلماء ثلاثة : الأول الضمير العائد إلى المبتدأ المطابق له
كالمثال الأول في كلام المؤلف ، والثاني : اسم الإشارة العائد إلى المبتدأ كآلية الأولى
والثالث : إعادة المبتدأ بلفظه في جملة الخبر في مقام التفخيم كآلية الثانية ، وهناك
روابط مختلف فيها ومنها مثال المؤلف (زيد نعم الرجل) فمن الناس من يجعل
الرابط فيه إعادة المبتدأ بمعناه ؛ لأن الرجل هو نفس زيد في المعنى ، وهذا بناء
على أن ال التي في فاعل نعم وبئس للعهد ، ومنهم من يجعل الرابط في نحو المثال كون
جملة الخبر عامة بحيث يدخل فيها المبتدأ ، بناء على أن ال في فاعل نعم وبئس للجنس
(٢) لاختلاف بين العلماء في جواز تعلق الظرف والجار والمجرور الواقعين
خبرا باسم فاعل ليكون من قبيل الاخبار بالمفرد أو بفعل ليكون من قبيل
الاخبار بالجملة ، وإنما الخلاف بينهم في أى الأمرين أرجح ، وقد ذهب ابن مالك
إلى ترجيح الأول ؛ لأن الاخبار بالمفرد هو الأصل ، ولأنه متعين بعد أما وإذا
الفجائية . واختلفوا في جواز ذكر هذا المتعلق مع الظرف وعديله : والأرجح

بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ وَاللَّيْلَةِ الْهَلَالِ مُتَأَوِّلٌ ^(١) وَيُغْنِي عَنِ الْخَبَرِ مَرْفُوعٌ
وَصِفٌ مُعْتَمِدٌ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ نَحْوُ أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى * ^(٢) وَمَا
مَضْرُوبُ الْعُمَرَانِ ، وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ نَحْوُ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ،
وَقَدْ يَتَقَدَّمُ نَحْوُ فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَأَيْنَ زَيْدٌ ^(٣) وَقَدْ يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ الْمُبْتَدَأِ

أنه إذا كان عاما وجب حذفه وإذا كان خاصا تعين ذكره إن لم تدل عليه قرينة
فإن كان خاصا ودلت عليه قرينة جاز ذكره وحذفه ، فله حينئذ ثلاثة أحوال
(١) إنما لم يخبر باسم الزمان عن اسم الذات لأنه لا فائدة حينئذ إذ من شأن
الذات أن تكون مستمرة الوجود في جميع الأزمنة ، فلا فائدة في الاخبار عنها
بمن مخصص ، ألا ترى أن تخصيص شيء بالوجود في زمان مع أنه موجود في
غير هذا الزمان وجودا موافقا لوجوده في الزمان المحكوم به يكون تحكما وقليل
الجدوى ؟ ولكن أسماء المعاني لما كانت توجد في بعض الأزمنة دون بعض فإن
الاخبار عنها بزمان مامفيدا ، ولهذا لو أشبه اسم الذات اسم المعنى في حدوثه وقتا
دون وقت صح الاخبار بالزمان عنه ، نحو : الليلة الهلال ، واليوم خمر ، وغدا
أمر ، وكذلك إن كان الكلام على تقدير مضاف إلى اسم الذات يكون هو المبتدأ
في الحقيقة كبعض هذه الأمثلة أيضا

(٢) هذا بعض بيت ، وهو بتمامه : —

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوَوَاظِعُنَا إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبَ عَيْشٍ مِنْ قَطَنَا

(٣) تقدم الخبر إما أن يكون على سبيل الجواز ، نحو : في الدار على ،

وَالْخَبَرِ نَحْوُ سَلَامٍ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ أَيْ عَلَيْكُمْ أَتُمْ^(١) وَيَجِبُ حَذْفُ
الْخَبَرِ قَبْلَ جَوَابِي لَوْلَا وَالْقَسَمِ الصَّرِيحِ وَالْحَالِ الْمُتَمَتِّعِ كَوْنُهَا خَبَرًا

وإما أن يكون على سبيل الوجوب وذلك في أربعة مواضع : الأول : أن يكون
الخبر اسم استفهام أو مضافا إليه نحو * متى الظعن يا هذا * ونحو : بكرة أى يوم
سفرك ، الثانى : أن يكون المبتدأ نكرة لا مخصص لها والخبر ظرفا أو مجرورا ،
نحو : فى دارنا رجل ، وعند على فتاة ، الثالث : أن يكون المبتدأ مقصورا عليه
والخبر مقصورا ، نحو : مالى إلا أنت ، وإنما الشجاع على ، الرابع : أن يكون
المبتدأ مضافا إلى ضمير عائد إلى شىء من الخبر ، نحو عند زينب بعلمها ، وفى
الدار صاحبها

(١) حذف كل من المبتدأ والخبر : إما أن يكون على سبيل الجواز ، وإما
أن يكون على سبيل الوجوب : فالأقسام أربعة ، وقد مثل المؤلف لحذفها جوازا
وذكر أربعة مواضع يحذف فيها الخبر وجوبا ، وبقي مواضع حذف المبتدأ
وجوبا ، وهى أربعة أيضا : الأول : أن يكون الخبر أصله نعتا قطع لمجرد المدح
أو الذم ، نحو : مررت بعلى العابد - برفع العابد ، أى : هو العابد - الثانى : أن
يكون الخبر مصدرا مرفوعا جىء به بدلا من اللفظ بفعله ، نحو : سمع وطاعة
ونحو : صبر جميل ، أى : أمرى سمع وطاعة ، وأمرى صبر جميل ، الثالث : أن
يكون الخبر مخصوص نعم أو بئس ، نحو : نعم الرجل على ، وبئست الفتاة هند ،
أى : هو على : وهى هند ، الرابع : أن يكون الخبر فى جملة يمين ، نحو ما حكاه
أبو على الفارسي من قولهم : فى ذمتى لأفعلن ، أى : فى ذمتى عهد أو ميثاق

وَبَعْدَ وَارِ الْمَصَاحِبَةِ الصَّرِيحَةِ نَحْوُ لَوْلَا أَتَمُّ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ وَلَعَمْرُكَ
لَأَفْعَلَنَّ وَضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا وَكُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ

باب

النَّوَاسِخُ لِلْحُكْمِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ أَحَدُهَا كَانَ وَأَمْسَى
وَأَصْبَحَ وَأَضْحَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ وَلَيْسَ وَمَا زَالَ وَمَا قَتَى وَمَا انْفَكَ
وَمَا بَرَحَ وَمَا دَامَ ، فَيَرْفَعَنَّ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا لَهُنَّ وَيَنْصِبَنَّ الْخَبَرَ خَبْرًا
لَهُنَّ ، نَحْوُ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ، وَقَدْ يَتَوَسَّطُ الْخَبَرُ نَحْوُ * فَلَيْسَ سِوَاءَ
عَالَمٍ وَجَهْلُولٍ ^(١) * وَقَدْ يَتَقَدَّمُ الْخَبَرُ إِلَّا خَبَرَ دَامَ وَلَيْسَ ، وَتَخْتَصُّ

(١) هذا مجز بيت للسموئيل بن عادياء اليهودي : مضرب المثل في الوفاء ، و صدره :-

سَلَى إِنْ جَهِلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ

وإنما قصد المؤلف من إيراد هذا الشاهد الرد على ابن درستويه ، فانه أجاز
توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها إلا ليس فنع فيها ذلك ، وقد ذهب
ابن معط إلى عدم جواز توسط خبر دام ، وهو مردود بقول الشاعر : —

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةٌ لَذَاتُهُ بَادٍ كَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

فمنغصة : خبر دام ، ولذاته : اسمها ، وقد توسط الخبر بين دام والاسم كما ترى

الْحَمْسَةُ الْأُولُ بِمِرَادِفَةٍ صَارَ ، وَغَيْرُ لَيْسَ وَقِيَّ وَزَالَ بِجَوَازِ التَّمَامِ ،
 أَيْ الْأُسْتِغْنَاءِ عَنِ الْخَبَرِ ، نَحْوُ : وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ،
 فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ، خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ
 السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ، وَكَانَ بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا مُتَوَسِّطَةً نَحْوُ مَا كَانَ
 أَحْسَنَ زَيْدًا ^(١) وَحَذَفَ نُونِ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُومِ وَضَلًّا إِنْ لَمْ يَلْقَهَا
 سَاكِنٌ وَلَا ضَمِيرٌ نَصَبٍ مُتَّصِلٍ ، وَحَذَفَهَا وَحْدَهَا مُعَوِّضًا عَنْهَا
 مَا فِي مِثْلِ * أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ * ^(٢) وَمَعَ اسْمِهَا فِي مِثْلِ إِنْ خَيْرًا نَحْوِ

(١) تَزَادَ كَانَ مُتَوَسِّطَةً بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ الْمُتَلَازِمَيْنِ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ : أَنْ تَكُونَ
 بِلَفْظِ الْمَاضِي ، لَا بِلَفْظِ الْمُضَارِعِ وَلَا الْأَمْرِ ، وَأَنْ تَكُونَ غَيْرَ رَافِعَةٍ ؛ فَلَا تَزَادُ
 مَعَ الضَّمِيرِ ، وَأَنْ يَكُونَ وَقْعُهَا بَيْنَ جِزْمَى الْجُمْلَةِ ؛ فَلَا تَزَادُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ وَلَا فِي
 آخِرِهِ ، وَأَكْثَرُ مَا تَقَعُ زِيَادَتَاهُمَا بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ ، وَمِنْهُ وَقْعُهُمَا بَيْنَ «مَا» التَّعْجِيبِ
 وَفَعْلِ التَّعَجُّبِ

(٢) هَذِهِ قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ لِلْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ السُّلَمِيِّ ، وَهُوَ بِتَمَامِهِ : —

أَبَا خِرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبْعُ

و«أما» هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ — وَقِيلَ الشَّرْطِيَّةُ — وَ«ما» الْمَعْوِضُ بِهَا
 عَنْ كَانَ ، وَأَنْتَ : اسْمُ كَانَ ، وَذَا نَفَرٍ : خَبَرُهَا وَمُضَافٌ إِلَيْهِ

وَائْتَسْ وَلَوْ خَائِمًا مِنْ حَدِيدٍ

وَمَا النَّافِيَةُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ كَلَيْسَ إِنْ تَقَدَّمَ الْأِسْمُ ، وَلَمْ يُسَبِّقْ
بِإِنْ ، وَلَا بِمَعْمُولِ الْخَبَرِ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا ، وَلَا اقْتَرَنَ
الْخَبَرُ بِالْأَلَاءِ ، نَحْوُ : مَا هَذَا بَشَرًا

وَكَذَا لَا النَّافِيَةُ فِي الشَّعْرِ بِشَرْطِ تَنْكِيرٍ مَعْمُولِيهَا نَحْوُ : —

تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا * وَلَا وَزَرٌ مَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا (١)
وَلَاتَ لَكُنْ فِي الْحَيْنِ ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْئَيْهَا ، وَالْغَالِبُ حَذْفُ
الْمَرْفُوعِ ، نَحْوُ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصِرِ

الثَّانِي إِنْ وَأَنْ لِلتَّائِيْدِ وَلَكِنْ لِلْاِسْتِدْرَاكِ وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ أَوْ
الظَّنِّ وَلَيْتَ لِلتَّمَنَّى وَلَعَلَّ لِلتَّرَجَّى أَوْ الْاِشْفَاقِ أَوْ التَّعْلِيلِ ، فَيَنْصَبْنَ

(١) هذا بيت للناطقة الجعدى ، وبه استشهد القوم على جواز ذكر خبر «لا»
خلافًا لمن منعه ، وهو مع جوازه قليل ، هذا إن عرف بدلالة قرينة عليه عند
حذفه ، فإن لم يعرف وجب ذكره ، وهذا هو الصواب فى تقرير هذه المسألة

الْمُبْتَدَأُ اسْمًا لَهْنٌ وَيَرْفَعُنِ الْخَبَرَ خَبْرًا لَهْنٌ ، إِنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِنَّ مَا الْحَرْفِيَّةُ
نَحْوُ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ، إِلَّا لَيْتَ فَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ ، كَانِ الْمَكْسُورَةُ
مُخَفَّفَةً ^(١) فَأَمَّا لَكِنْ مُخَفَّفَةٌ قَهْمَلٌ ، وَأَمَّا أَنْ فَتَعْمَلُ وَيَجِبُ فِي غَيْرِ
الضَّرُورَةِ حَذْفُ اسْمِهَا ضَمِيرَ الشَّانِ وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً
إِنْ بُدِئَتْ بِفَعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاءٍ بَقَدْ أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ نَفْيٍ أَوْ لَوْ ^(٢)

(١) تخفف «إن» المكسورة الهمزة فيجوز فيها الاعمال والاهمال ، لكن
الاهمال أكثر ، وإذا أعملت لزم اقتران خبرها بلام زائدة فرقا بينها وبين «إن»
النافية ، إلا عند قيام قرينة معينة للتأكيد لفظية بأن يكون الخبر منفيًا ، أو معنوية
وهل هذه اللام الزائدة لام التأكيد أو نوع آخر ؟ خلاف ، وظاهر كلام المؤلف
هنا اختيار أنها لام التأكيد

(٢) مثال الفصل بقوله تعالى ، (ونعلم أن قد صدقتنا) ومثال الفصل
بمحرف التنفيس : (علم أن سيكون منكم مرضى) وقوله * أن سوف يأتي كل
ماقدرا * ومثال الفصل بالنفي : (وحسبوا ألا تكون فتنة) في قراءة من رفع
تكون ، وكذا (أيحسب أن لن يقدر عليه أحد .. أيحسب أن لم يره أحد) ومثال
الفصل بلو — وقل من ذكرها من العلماء — قوله تعالى : (وأن لو استقاموا
على الطريقة)

وَأَمَّا كَانَ فَعَمَلٌ وَيَقْلُ ذِكْرُ اسْمِهَا وَيُفْصَلُ الْفَعْلُ مِنْهَا بَلَمْ أَوْ قَدْ (١)
وَلَا يَتَوَسَّطُ خَبَرُهُنَّ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا نَحْوُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّدِينِنَا
أَنْكَالًا ، وَتُكْسَرُ إِنَّ فِي الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ، وَبَعْدَ
الْقَسَمِ نَحْوُ حَمِّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ، وَالْقَوْلِ نَحْوُ قَالَ إِنِّي
عَبْدُ اللَّهِ ، وَقَبْلَ اللَّامِ نَحْوُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ ، وَيَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ
عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِنْ خَبَرٍ إِنَّ الْمَكْسُورَةَ أَوْ اسْمِهَا أَوْ مَا تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولٍ
الْخَبَرِ أَوْ الْفَصْلِ (٢) وَيَجِبُ مَعَ الْخُفْفَةِ أَنْ أَهْمِلْتَ وَلَمْ يَظْهَرْ الْمَعْنَى

(١) يفصل بقدر في الاثبات نحو قول النابغة الذبياني :-

أَزَفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رَكَابَنَا لَمَّا تَزَلُ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

أى : وكأن قد زالت ، ويفصل بلم في النفي كقوله جلت كلمته : (مر كأن لم
يدعنا إلى ضمرسه ، كأن لم يغنوا فيها .. كأن لم تغن بالأمس)

(٢) ذكر المؤلف أن لام الابتداء تدخل جوازا على أربعة أشياء : ونبه
على شرط واحد من شروط دخولها على كل واحد منها ، وقد بقيت شروط لم
يذكرها ، أمادخولها على خبر إن فشرط فيه بعد تأخره : أن يكون اسما أو فعلا
مضارعا أو ماضيا جامدا ، نحو . إن عليا لمسافر ، وإن بكرا ليدعن للحق ، وإن

وَمِثْلُ إِنَّ لَا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ لَكِنْ عَمَلُهَا خَاصٌّ بِالنِّكَرَاتِ
الْمُتَّصِلَةِ بِهَا نَحْوُ لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ وَلَا عِشْرِينَ دُرْهَمًا عِنْدِي ،
وَأِنْ كَانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا شَبَّهَ بِنِي عَلَى الْفَتْحِ فِي نَحْوِ لَا رَجُلَ
وَلَا رَجَالَ ، وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْكَسْرِ فِي نَحْوِ لَا مُسْلِمَاتٍ ^(١) وَعَلَى الْيَاءِ

خالدا لنعم الرجل ؛ ولا تدخل على الماضى المتصرف إلا أن يقترن بقد ، نحو :
إن الحق لقد سطع نجمه ، والشرط الثانى : أن لا يكون الخبر منفيا . وأما
دخولها على الاسم فمشترب بتأخره عن الخبر نحو (إن فى ذلك لعبرة لأولى الأبصار)
أو عن معمول الخبر نحو : إن فىك لزيذا راغب ، ولا يكون الخبر فى الصورة
الأولى إلا ظرفا أو مجرورا ، أما فى الثانية فلا يلزم ذلك . وأما دخولها على
معمول الخبر فمشترب فيه أن يتقدم على الخبر ، وأن لا يكون حالا ، وأن يكون
الخبر مما يصلح لدخول اللام ، وأما دخولها على ضمير الفصل فلا شرط
(١) أ كثر علماء العربية على أن اسم لا إذا كان جمع مؤنث سالما بنى على
الكسرة نيابة عن الفتحة ولم ينون ، ومنهم من ذهب إلى أنه يبنى على الكسرة
نيابة عن الفتحة لكن مع التنوين ؛ لأن تنوين جمع المؤنث السالم للمقابلة
لالتسكير ؛ فلا داعى لحذفه ، ومنهم من ذهب إلى أنه مبنى على الفتحة ، وبالأوجه
الثلاثة روى قول الشاعر : —

لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَاوَاءَ بَاسِلَةً تَقِي الْمُنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ
وقول الآخر : —

فِي نَحْوِ لَارِجَيْنِ وَلَا مُسْلِمِينَ ، وَلَكَ فِي نَحْوِ لَاحَوْلٍ وَلَا قُوَّةَ فَتْحُ
الْأَوَّلِ وَفِي الثَّانِي الْفَتْحُ وَالنَّصَبُ وَالرَّفْعُ كَالصِّفَةِ فِي نَحْوِ لَارِجَلٍ
ظَرِيفٌ ، وَرَفْعُهُ فَيَمْتَنِعُ النَّصَبُ ، وَإِنْ لَمْ تُكْرَرْ لَا أَوْفُصِلَتِ الصِّفَةُ
أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ أَمْتَنَعَ الْفَتْحُ

الثَّالِثُ ظَنَّ وَرَأَى وَحَسِبَ وَدَرَى وَخَالَ وَزَعَمَ وَوَجَدَ وَعَلِمَ
الْقَلْبِيَّاتُ ، فَتَنْصِبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ * رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ (١) *
وَيُلَغِينَ بِرُجْحَانٍ إِنْ تَأَخَّرَنَ نَحْوُ الْقَوْمِ فِي أَشْرَى ظَنَنْتُ ، وَبِمُسَاوَاةٍ
إِنْ تَوَسَّطَنَ نَحْوُ * وَفِي الْأَرَاجِيزِ خَلْتُ اللَّوْمَ وَالْخَوْرَ (٢) * وَإِنْ

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبَهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَاتَ لِلشَّيْبِ

(١) هذا صدر بيت لخداش بن زهير ، وعجزه : —

مُحَاوَلَةٌ وَأَكْثَرُهُ جُنُودًا

(٢) وهذا عجز بيت وصدرة : —

أَبَا الْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللَّوْمِ تُوعِدُنِي

وَلِيَهُنَّ مَاؤُولَا أَوْ إِنْ النَّافِيَاتُ أَوْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ أَوْ الْقَسَمِ أَوْ الْأُسْتِفْهَامِ
بَطَلَ عَمَلُهُنَّ فِي اللَّفْظِ وَجُوبًا وَاسْمِي ذَلِكَ تَعْلِيْقًا نَحْوُ لَنَعْلَمَ أَيُّ
الْحَزِينِ أَحْصَى

باب

الْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ كَقَامَ زَيْدٌ وَمَاتَ عَمْرُو^(١) وَلَا يَتَأَخَّرُ عَامِلُهُ عَنْهُ،
وَلَا تَلْحَقُهُ عَلَامَةُ تَنْثِيَةٍ وَلَا جَمْعٍ بَلْ يُقَالُ قَامَ رَجُلَانِ وَرَجَالٌ وَنِسَاءٌ
كَمَا يُقَالُ قَامَ رَجُلٌ، وَشَدَّ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ أَوْ مُخْرِجِيٌّ
هُمْ^(٢) وَتَلْحَقُهُ عَلَامَةُ تَأْنِيثٍ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا كَقَامَتْ هِنْدٌ وَطَلَعَتْ

(١) الفاعل : اسم صريح ، أو مؤول ، أسند إليه فعل مبني للمعلوم تام ، أو
ما في معنى الفعل المذكور ، على جهة قيامه به ، أو وقوعه منه : فالاسم نحو : جاء
محمد ، وما في تأويله نحو : يعجبني ما صنعت ، أي : صنعك ، والذي أسند إليه فعل
كما مثلنا ، والذي أسند إليه ما في معنى الفعل نحو : (مختلف ألوانه) والذي إسناده على
جهة قيامه به نحو : مات بكر ، والذي إسناده على جهة وقوعه منه كالأمثلة المتقدمة
(٢) عبارته غير ظاهرة : فان هذه لغة جماعة من العرب هم طيء أو أزد شنوءة
كما صرح به غير واحد من أثبات العلماء وكما صرح به هو في غير هذا الكتاب

الشَّمْسُ (١) وَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ فِي مَجَازِي التَّأْنِيثِ الظَّاهِرِ نَحْوُ قَدْ جَاءَتْكُمْ
مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ ، وَفِي الْحَقِيقِ الْمُنْفَصِلِ نَحْوُ حَضَرَتِ الْقَاضِي امْرَأَةٌ ،
وَالْمُتَّصِلِ فِي بَابِ نَعَمْ وَبِئْسَ نَحْوُ نَعِمَتِ الْمَرْأَةِ هِنْدُ ، وَفِي الْجَمْعِ نَحْوُ
قَالَتِ الْأَعْرَابُ ، إِلَّا جَمْعِي التَّصْحِيحِ فَكُمُفْرَدِيهِمَا نَحْوُ قَامَ الزَّيْدُونَ
وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ ، وَإِنَّمَا اُئْتِنَعَ فِي النَّثْرِ مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدُ (٢) لِأَنَّ

= وإذا كانت لغة لقوم فكيف تكون شاذة ، اللهم إلا أن يريد بالشذوذ خروجها
عن الشائع المستعمل في لغة أكثر العرب . وقد مثل بمثلين من قول النبي
ﷺ أولهما للفعل الرافع فاعلا ظاهرا والثاني للوصف الرافع فاعلا ظاهرا أيضا
وبنه بذلك على أن حكم الفعل والوصف واحد ، وأصل مخرجي : مخرجوى ،
اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت
الياء في الياء ، ثم قلبت ضمة ما قبلها كسرة للمناسبة

(١) يجب تأنيث الفعل في موضعين : أولهما : أن يكون الفاعل ضميرا عائدا
إلى اسم ظاهر مجازي التأنيث متصلا به ، نحو : الشمس طلعت . والموضع
الثاني : أن يكون الفاعل مؤنثا حقيقى التأنيث متصلا أيضا سواء أكان ظاهرا
كقامت هند ، أو ضميرا نحو : هند قامت ، ويجوز التأنيث والتذكير في أربعة
مواضع فصلها المؤلف ، وستعرف موضعا خامسا

(٢) هذا الذى ذكره المؤلف هنا من امتناع التأنيث عند الفصل بالافى سعة
الكلام هو ما ذكره الأخفش ، وذهب ابن مالك إلى جواز الوجهين حيثئذ =

الْفَاعِلَ مُذَكَّرٌ مُحذَوْفٌ كَحَذَفَهُ فِي نَحْوِ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ
يَتِيًّا وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَأَسْمِعَ بِهِمْ وَأَبْصُرْ وَيَمْتَنِعْ فِي غَيْرِهِنَّ ، وَالْأَصْلُ
أَنْ يَلِيَ عَامِلُهُ ، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ جَوَازًا نَحْوُ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذْرُ ،
وَكَأَنِّي رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ * (١) وَوَجُوبًا نَحْوُ وَإِذْ أَبْتَلَى إِبْرَاهِيمَ
رَبُّهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ (٢) وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ كَضَرَبْتُ زَيْدًا وَمَا

= مستدلا بقوله تعالى : (فأصبحوا الاترى إلامسا كنهم) عند من قرأ ببناء ترى
للجهول ورفع مسا كنهم ، ومع تجويزه الوجهين هو معترف بندرة التأنيث ،
فعلى مذهبه يكون مواضع جواز الوجهين خمسة
(١) هذا عجز بيت ، وصدرة : —

جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا

(٢) يجب تأخير الفاعل عن المفعول في ثلاثة مواضع : الأول : أن يكون
مضافا إلى ضمير المفعول كآلآية (وإذ ابتلى إبراهيم ربه) إذ لو أخر المفعول
لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممنوع ، هذا مذهب الجمهور ، وأجاز
ابن جنى وابن مالك تأخر المفعول حينئذ . الموضع الثاني : أن يكون المفعول
ضميرا متصلا بالفعل نحو ضربك إبراهيم ؛ إذ لو تأخر المفعول حينذاك للزم
انفصال الضمير مع إمكان اتصاله وقد عرفت أنه لا يجوز ، الموضع الثالث : أن
يكون الفاعل مقصورا عليه والمفعول مقصورا نحو : ما ضرب خالدًا إلا بكر =

أَحْسَنَ زَيْدًا وَضَرَبَ مُوسَى عِيسَى بِخِلَافٍ أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى
الْكُبْرَى (١) وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ جَوَازًا نَحْوُ فَرِيقًا هَدَى ،
وَوُجُوبًا نَحْوُ أَيَّامًا تَدْعُوا (٢)

وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ نَعْمَ أَوْ بئْسَ فَالْفَاعِلُ إِمَّا مُعَرَّفٌ بِأَلِ الْجَنْسِيَّةِ

= ونحو : إنما ضرب عليا اسماعيل ؛ إذ لو أخر المفعول لفهم غير المراد
(١) يجب تأخير المفعول في ثلاثة مواضع أيضا : الأول : أن يكون الفاعل
ضميرا متصلا بالفعل سواء أكان بارزا نحو ضربت عليا ، أم مستترا نحو :
إبراهيم ضرب خالدًا ، ونحو : ما أحسن السماء . الموضع الثانى : أن يكون إعراب
الفاعل والمفعول جميعا خفيا ولا قرينة : بأن يكونا مقصورين نحو : ضرب موسى
عيسى ، أو مضافين لياء المتكلم نحو : ضرب أخى غلامى ، أو اسمى إشارة نحو :
علم هذا ذاك ، أو اسمى موصول نحو : أكرم من عندنا من زارنا . الموضع
الثالث : أن يكون المفعول مقصورا عليه نحو : إنما ضرب محمد عليا

(٢) يجب تقديم المفعول على الفعل فى موضعين : الأول : أن يكون مما له
الصدارة كاسماء الشرط والاستفهام وما أضيف إلى أحدهما ، الموضع الثانى :
أن يكون مسبوqa بأما الشرطية تحقيقا أو تقديرا والعامل واقع بعد الفاء
ولا فاصل بين أما والفاء سوى المفعول ، نحو : (أما اليتيم فلا تقهر) ونحو :
(وربك فكبر)

نَحْوُ نَعْمِ الْعَبْدِ أَوْ مُضَافٍ لِمَا هِيَ فِيهِ نَحْوُ وَلِنَعْمِ دَارُ الْمُتَّقِينَ أَوْ ضَمِيرٌ
مُسْتَتِرٌ مَفْسَرٌ بِتَمْيِيزٍ مُطَابِقٍ لِلْمَخْصُوصِ نَحْوُ بُشٍّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا

باب النائب عن الفاعل

يُحَذَفُ الْفَاعِلُ فَيَنْوِبُ عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ كُلِّهَا مَفْعُولٌ بِهِ ، فَإِنْ لَمْ
يُوجَدْ فَمَا أُخْتَصَّ وَتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ أَوْ مُصَدَّرٍ (١)
وَيُضْمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ مُطْلَقًا ، وَيُشَارِكُهُ ثَانِي نَحْوُ تَعَلَّمَ ، وَثَالِثٌ نَحْوُ

(١) المتصرف من الظرف هو ما فارق النصب على الظرفية والجر بمن إلى
الوقوع فاعلا ومفعولا ومضافا إليه ونحو ذلك ، والمختص منه ما كان علما
أو موصوفا أو مضافا ، والمستجمع للشرطين منه نحو : صيم رمضان ، فرمضان :
ظرف زمان متصرف لكونه يقع فاعلا في نحو : أقبل رمضان ، ومفعولا في
نحو : من صام رمضان ، وهو مختص لكونه علما . والمتصرف من المجرور هو
ما لم يكن الجار له لازما لحالة واحدة ، والمختص منه ما كان علما أو مضافا أو موصوفا
أو مقرونا بأل ، ومثاله : سير بأبيك ، وانطلق بغلام بكر ، ومر برجل كريم ،
وذهب بالسجين . والمتصرف من المصدر هو ما فارق النصب على المصدرية إلى
الوقوع في مواقع الاعراب المختلفة ، والمختص منه ما كان موصوفا ولو بوصف
مقدر أو مقرونا بأل العهدية أو عدداً محدوداً أو اسم نوع ، ومثاله : ضرب
ضرب شديد ، وضرب الضرب — أى : المعهود — وضرب ضربتان

أَنْطَلِقَ ، وَيُفْتَحُ مَا قَبَلَ الْآخِرِ فِي الْمَضَارِعِ ، وَيُكْسَرُ فِي الْمَاضِي ،
وَلَكَ فِي نَحْوِ قَالَ وَبَاعَ الْكَسْرُ مُخْلَصًا ، وَمُشَمًّا ضَمًّا وَالضَّمُّ مُخْلَصًا

باب الاشتغال (١)

يَجُوزُ فِي نَحْوِ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، أَوْ ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، أَوْ مَرَرْتُ بِهِ »
رَفْعُ زَيْدٍ بِالْأَبْتَدَاءِ فَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ ، وَنَصْبُهُ بِإِضْمَارِ ضَرَبْتُ وَاهْتِ
وَجَاوَزْتُ وَاجِبَةُ الْحَذْفِ فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ ، وَيَتَرَجَّحُ
النَّصْبُ فِي نَحْوِ زَيْدًا أَضْرِبْهُ لِلطَّلَبِ ، وَنَحْوِ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ

(١) لم يذكر المؤلف ضابطه ، وهو : أن يتقدم اسم كزيد في مثاله ، ويتأخر
عنه عامل كضرب في مثاله أيضا ، ويكون هذا العامل المتأخر ناصبا لضمير
الاسم المتقدم كالمثال الأول ، أو لاسم مضاف إلى ضميره كالمثال الثاني ، أو متعديا
لأحدهما بحرف الجر كالمثال الثالث ونحو : زيدا مررت بأخيه ، ويكون بحيث
لوفرغ من العمل في هذا الضمير أو بدله لعمل النصب في الاسم المتقدم بنفسه
أو بما في معناه

فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا مَتَوَلَّيْنِ^(١) وَفِي نَحْوِ وَالْأَنْعَامِ خَلَقَهَا لَكُمْ لِلتَّنَاسُبِ^(٢)
وَنَحْوِ أَبْشَرًا مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ وَمَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ لَغَلَبَةِ الْفِعْلِ^(٣) وَيَجِبُ

(١) ساق المؤلف هذه الآية وأشار إلى تأولها دفعا لاعتراض متوهم حاصله كيف يكون النصب راجحا قبل الفعل الدال على الطلب وقد أجمع القراء السبعة على الرفع في الآية ؟ فاما أن يكون الرفع مساويا للنصب على الأقل وإما أن يجوز إجماع السبعة على الوجه المرجوح ، وكلاهما لا يصح ، وحاصل التأويل المشار إليه أن يقال : إن محل رجحان النصب أن لو كان الاسم المتقدم والفعل الدال على الطلب جملة واحدة ، لكن الأمر هنا ليس كذلك ، بل الاسم المرفوع السابق جزء من جملة حذف جزؤها الثاني : وهو إما مبتدأ حذف خبره وهذا تأويل سيبويه ، وإما خبر حذف مبتدؤه وهو تقدير غيره ، والفعل المتأخر الدال على الطلب مع مرفوعه جملة أخرى مستأنفة لبيان الجملة السابقة ، فافهم ذلك

(٢) السابق على هذه الجملة هو قوله تعالى : (خلق الانسان من نطفة ..) وهي جملة فعلية كما ترى ، فلو نصبت «الأنعام» بتقدير فعل لكانت الواو عاطفة للجملة فعلية على مثلها ، ولو رفعت بالابتداء لكنت قد عطفت جملة اسمية على فعلية وهذا غير ممتنع ، بل هو جائز مستساغ ، لكن توافق المتعاطفين أولى ؛ فلهذا لم يمتنع الرفع ، وترجح النصب

(٣) أى : لأن الفعل يغلب وقوعه بعد همزة الاستفهام كالمثال الأول ، وبعد ما النافية كالمثال الثاني ، ومثل ما النافية إن ولا النافيتان ، نحو : إن عليا لقيته ، ونحو : لا عليا أكرمه ولا محمدا تركته

فِي نَحْوِ إِنَّ زَيْدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ وَهَلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ لَوْ جُوبَهُ ^(١)
وَيَجِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو لَامْتِنَاعِهِ ^(٢)
وَيَسْتَوِيَانِ فِي نَحْوِ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَعَمْرُو أَكْرَمْتَهُ لِلتَّكَافُؤِ ، وَلَيْسَ مِنْهُ
وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبْرِ وَأَزِيدُ ذُهِبَ بِهِ ^(٣)

باب في التنازع ^(٤)

يَجُوزُ فِي نَحْوِ « ضَرَبْتَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا » إِعْمَالُ الْأَوَّلِ وَاخْتَارَهُ

(١) الضمير في قوله «لوجوبه» عائد إلى «الفعل» أى : وجب النصب لعللة
هى وجوب وقوع الفعل بعد أدوات الشرط والتحضيض ، وفى تمثيله بهلا زيدا
الخ مخالفة لما ذكره فى غير هذا الكتاب من أن أدوات التحضيض لا يقع بعدها
الاشتغال إلا فى الشعر ، وكذا أدوات الشرط : سوى إذا مطلقا ، وإن بشرط
كون الفعل ماضيا أو مضارعا مجزوما بلم

(٢) أى : لامتناع وقوع الفعل بعد إذا الفجائية ، وإنما يقع بعدها المبتدأ
كمثاله أو الخبر نحو : (إذألهم مكر)

(٣) أما الآية فليست من باب الاشتغال لكون الفعل مع فاعله جملة فى
محل رفع صفة للاسم السابق ، والصفة لاتعمل فى الموصوف ، وما لا يعمل لا يفسر
عاملا ، وأما المثال فلأن الفعل المتأخر لو تفرغ من العمل فى الجار والمجرور
لم يعمل النصب فى الاسم المتقدم

(٤) ضابطه : أن يتقدم عاملا ن أو أكثر ، ويتأخر معمول أو أكثر ، ويكون كل =

الْكُوفِيُّونَ فَيُضْمَرُ فِي الثَّانِي كُلُّ مَا يَحْتَاجُهُ ^(١) أَوِ الثَّانِي وَاخْتَارَهُ
الْبَصْرِيُّونَ فَيُضْمَرُ فِي الْأَوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ ، نَحْوُ : جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ
الْأَخْلَاءَ ^(٢) *

= واحد من العوامل المتقدمة طالبا لما تأخر من المفعولات : سواء اتحدت جهة
الطلب نحو : قام وقعد على ، أو اختلفت جهة الطلب نحو : حضر وأكرمت عليا ؛
فان الأول يطلبه فاعلا والثاني يطلبه مفعولا

(١) يريد أنه لو احتاج العامل الثاني إلى مرفوع أو منصوب أضمرته
البتة وسواء أكان هذ المنصوب المحتاج إليه عمدة كمفعول ظن أو فضلة كمنصوب
نحو ضرب ، تقول : أكرمت وحضرا أخويك ، وتقول : حضر وأكرمتها
أخواك ، وتقول : حضر وظننتهما وفيين أخواك ، وشذ حذف معمول الثاني
في نحو قول الشاعر : —

بُعْكَاطَ يَعِشِي النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهُ

فالعاملان هما « يعشى » و « لمحوا » والمعمول هو « شعاعه » وقد أعمل
الأول بدليل ارتفاع المعمول بالفاعلية ، وكان حقه أن يقول « لمحوه » فحذف
الهاء ضرورة

(٢) هذا جزء من بيت ، وهو بتمامه : —

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلٍ مُهْمَلٍ
وهذا البيت يرد على الكوفيين : فانهم — مع تجويزهم إعمال الأول — ذهبوا =

وَلَيْسَ مِنْهُ * كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ ^(١) * لِفَسَادِ الْمَعْنَى

باب

الْمَفْعُولُ مَنْصُوبٌ ، وَهُوَ خَمْسَةٌ : الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ
فِعْلُ الْفَاعِلِ كَضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَمِنْهُ الْمُنَادَى ^(٢) ، وَإِنَّمَا يُنْصَبُ مُضَافًا

= إلى أنك لو أعملت الثاني فإن احتاج الأول إلى مرفوع حذفته أو أضمرته متأخرا فكان ينبغي على مذهبه أن يقول : جفاني ولم أجف الأخلاء هم ؛ لأن إضماره متقدما يلزم عليه عود الضمير على متأخر ، وكلامهم مردود بأن عود الضمير على متأخر قد جاز في مواضع هذا محمول عليها ، وقد ورد عن العرب إعادته على المتأخر في هذا الموضع نظما كهذا البيت ونثرا كما حكاه سيدييه من قولهم : ضربوني وضربت قومك

(١) هذا عجز بيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وصدره : —

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لَأَدْنَى مَعِيشَةٍ

ووجه ما أشار إليه من فساد المعنى أنك لو وجهت الفعلين - وهما كفاني ، ولم أطلب - إلى المفعول المتأخر - وهو قليل - للزم اجتماع النقيضين ، فتعين أن يكون مفعول « أطلب » محذوفا ، وتقديره : ولم أطلب الملك ، بدليل أن بعد البيت : —

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يَذْرُكُ الْمَجْدُ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي

(٢) إنما كان المنادى من المفعول به لأن حرف النداء قائم مقام الفعل ؛ فإذا قلت : يا علي ، فكأنما قلت : أدعوك عليا

كَيَّا عَبْدَ اللَّهِ ، أَوْ شَبِيهَا بِالْمُضَافِ كَيَّا حَسَنًا وَجْهَهُ وَيَا طَالِعًا جَبَلًا
 وَيَارَافِقًا بِالْعِبَادِ ، أَوْ نَكْرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ كَقَوْلِ الْأَعْمَى يَارَ جُلًّا خُذْ
 يَدِي ، وَالْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ كَيَّا زَيْدٌ وَيَا زَيْدَانِ
 وَيَا زَيْدُونَ وَيَارَ جُلِّ لِمُعَيَّنٍ

فصل

وَتَقُولُ يَا غُلَامُ بِالثَّلَاثِ ، وَبِالْيَاءِ فَتَحًا وَإِسْكَانًا ، وَبِالْأَلْفِ ،
 وَيَا أَبْتَ وَيَا أُمَّتِ وَيَا ابْنَ أُمِّ وَيَا ابْنَ عَمٍّ : بَفَتْحٍ وَكَسْرٍ ، وَإِلْحَاقِ الْأَلْفِ
 أَوْ الْيَاءِ لِلأَوَّلَيْنِ قَبِيحٌ وَالْآخَرَيْنِ ضَعِيفٌ

فصل

وَيَجْرَى مَا أَفْرَدَ أَوْ أَضِيفَ مَقْرُونًا بِأَلٍ مِنْ نَعْتِ الْمُبْنِيِّ وَتَأْكِيدِهِ
 وَبَيَانِهِ وَنَسَقِهِ الْمَقْرُونِ بِأَلٍ عَلَى لَفْظِهِ أَوْ مُحَمَلِّهِ ، وَمَا أَضِيفَ مُجَرَّدًا

عَلَى مَحَلِّهِ ، وَنَعْتُ أَيِّ عَلَى لَفْظِهِ ، وَالْبَدَلُ وَالْمَنْسُوقُ الْمَجْرَدُ كَالْمُنَادَى
الْمُسْتَقِلِّ مُطْلَقًا ^(١) وَلَكَ فِي نَحْوِ * يَازَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ ^(٢) * فَتَحُهُمَا
أَوْ ضَمُّ الْأَوَّلِ

(١) أى : تنظر إلى حالهما : فإن كانا مفردين ضممتهما ، وإن كانا مضافين مثلا
نصبتهما ، والسبب في ذلك أن البدل على نية تكرار العامل ولهذا لا يصح الإبدال
من المنادى إلا بما يصلح للنداء ، دون ما لا يصلح كالمقرون بأل فيجعل عطف بيان
لابدلا ، وأما عطف النسق فلا أن الحرف العاطف كالنائب عن العامل ، فكان
المعطوف به كالواقع بعد حرف نداء

(٢) هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه : —

يَازَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبْلُ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلْ

والمراد بنحوه كل منادى أتبع بلفظه مضافا : سواء أكان المنادى علما كهذا
البيت و كقول الآخر : —

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْفِينَكُمْ فِي سَوْءَةٍ عُمُرُ

أو كان المنادى اسم جنس نحو : يارجل رجل القوم ، أو كان وصفا
نحو : يا صاحب صاحب على ، أما فتحهما : فعلى أحد وجهين : الأول :
أن الاسم الأول مضاف لما بعد الثاني ، ولفظ الثاني مقم بينهما منصوب على =

فصل

وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُنَادَى الْمَعْرِفَةِ، وَهُوَ حَذْفُ آخِرِهِ تَخْفِيفًا :
 قَدْ وَالتَّاءُ مُطْلَقًا كَمَا طَلَحَ وَيَأْتُبُ، وَغَيْرُهُ بِشَرْطِ ضَمِّهِ ^(١) وَعَلَيْتِهِ
 وَمَجَاوِزَتِهِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ : كَمَا جَعَفُ ضَمًّا وَفَتْحًا، وَيُحَذَفُ مِنْ نَحْوِ
 سَلَمَانَ وَمَنْصُورٍ وَمُسْكِينَ حَرْفَانِ، وَمِنْ نَحْوِ مَعَدٍ يَكْرَبُ الْكَلِمَةُ
 الثَّانِيَةُ

فصل

وَيَقُولُ الْمُسْتَعِثُّ يَاللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ : بَفَتْحِ لَامِ الْمُسْتَعَاثِ بِهِ، إِلَّا فِي
 لَامِ الْمَعْطُوفِ الَّذِي لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ يَا ^(٢) وَنَحْوِ يَا زَيْدَ الْعَمْرُو،

التأکید، الثانی : أن الاسم الأول مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثانی
 والثانی عطف بیان أو بدل . وأما ضم الأول فعلى أنه منادى مفرد معرفة
 (١) أى : بشرط أن يكون مستحقا للبناء على الضم : فخرج به المضاف
 والمركب الاسنادى، ولو كانا علمین كعبد الله وتأبط شرا؛ لأن الأول ينصب
 والثانى يحكى

(٢) مثاله قول الشاعر : —

وَأَيُّ قَوْمٍ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ ^(١) وَالنَّادِبُ وَازِيدًا ، وَآمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ،
وَأَرَأَسَا ، وَلَكَ إِحْلَاقُ الْهَاءِ وَقَفًّا

وَالْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ وَهُوَ : الْمَصْدَرُ ، الْفَضْلَةُ ، الْمُسَلَّطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ

= يَيْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَاللَّكُفُولِ وَلِلشَّبَّانِ لِلْعَجَبِ

وحكم هذا المعطوف أن تكسر لامة ؛ لأن التباسه بالمستغاث له حينئذ منتف
إذ عطفه على المستغاث به دليل على أنه مثله . أما إذا تكررت معه يانحو
قول الشاعر : —

يَالْقَوْمِ وَيَا لَأَمْشَالِ قَوْمِي لِأَنَاسٍ عُوْهُمْ فِي أُرْدِيَادِ

فان اللام تبقى مفتوحة لبقاء خوف الالتباس

(١) هذان المثالان إشارتان إلى حالتين من حالات المستغاث به الثلاث :
الاولى : أن يذكر مسبقا بلام مفتوحة وتقدمت ، والثانية : أن يذكر من غير
لام محتما بألف ، وهذه هي المشار إليها بقوله « ونحو : يازيدا لعمر » والثالثة :
أن يذكر كالمنادى مبنيًا على الضم ، وهذه أقلها وهي المشار إليها بقوله « وياقوم
للعجب العجيب » وهذه الجملة قطعة من بيت ، وهو بتمامه : —

أَلَا يَأْقَوْمُ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَلِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ

مِنْ لَفْظِهِ : كَضْرَبْتُ ضَرْبًا ، أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ كَقَعَدْتُ جُلُوسًا ^(١) وَقَدْ
يُنُوبُ عَنْهُ غَيْرُهُ : كَضْرَبْتُهُ سَوْطًا فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً فَلَا تَمِيلُوا
كُلَّ الْمِيلِ ، وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ^(٢) ، وَلَيْسَ مِنْهُ فَكَلَّا
مِنْهَا رَغْدًا ^(٣)

(١) هذا الذى اختاره هنا من أن انتصاب المصدر المرادف بالفعل المذكور قبله هو مذهب المازنى ، وقد نقل عن الجمهور أنهم يقولون : إن ناصبه فعل آخر من لفظه : فقولك « قعدت جلوسا » تقديره عندهم : قعدت وجلست جلوسا

(٢) ذكر المؤلف رحمه الله ثلاثة أشياء مما ينوب مناب المصدر فى الانتصاب على المفعولية المطلقة : الأول : آلة المصدر ، ومثاله « ضربته سوطا » فان السوط آلة للضرب ، الثانى : عدده ، ومثاله : (فاجلدوهم ثمانين جلدة) والثالث : لفظ كل وبعض مضافين إلى المصدر كآيتين ، وقد بقى عليه ثلاثة أشياء أخرى : أولها : اسم المصدر نحو : اغتسل غسلا ، وتوضأ وضوءا ، وثانيها : اسم العين نحو : (والله أنبتكم من الأرض نباتا) بناء على أن النبات هو الشيء النابت ، وثالثها : مصدر فعل آخر نحو : (وتبتل إليه تبتلا) لأن التبتيل مصدر بتل ، ومصدر تبتل التبتل

(٣) مراده أن ما هو من صفات المصدر لا ينوب عنه كآلية ، وهو تابع فى هذا لسيبويه ، وقد خالفه فى التوضيح : فأجاز نيابته تبعا لابن مالك

وَالْمَفْعُولُ لَهُ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ، الْمَعْلَلُ لِحَدَثِ شَارِكِهِ وَقْتًا وَفَاعِلًا
كَقُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ فَإِنْ فَقَدَ الْمَعْلَلُ شَرْطًا جَرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ نَحْوُ
خَلَقَ لَكُمْ

وَإِنِّي تَعَرُّونِي لَذِكْرَاكَ هِزَّةٌ ^(١) * فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا ^(٢)
وَالْمَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى فِي، مِنْ أَسْمِ
زَمَانٍ ^(٣) كَصُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ أَوْ حِينًا أَوْ أُسْبُوعًا، أَوْ أَسْمِ مَكَانٍ

(١) هذا صدر بيت، وعجزه : —

كَأُتِفَضَّ الْعَصْفُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ

والشاهد فيه قوله « لذكراك » حيث جره بلام التعليل للاختلاف في الفاعل
لأن فاعل الذكرى هو المتكلم، وفاعل « تعروني » هو « هزة »
(٢) هذا صدر بيت لامرئ القيس، وعجزه : —

لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضِّلِ

والشاهد فيه قوله « لنوم » حيث جره بلام التعليل لأنه إن اتحد مع الفعل في
الفاعل فقد اختلف زمنهما ؛ لأن وقت النوم متأخر عن وقت خلع الثياب
(٣) اسم الزمان نوعان : مبهم، ومختص، أما المبهم فهو ما دل على قدر من
الزمان غير معين كحين وساعة ووقت وزمان، والمختص بخلافه كأسماء الأيام، =

مُبِهِمُ وَهُوَ الْجِهَاتُ السَّتُّ كَالْأَمَامِ وَالْفَوْقِ وَالْيَمِينِ وَعَكْسِهِنَّ ،
وَنَحْوَهُنَّ كَعِنْدَ وَلَدَى ، وَالْمَقَادِيرِ كَالْفَرَسِخِ ، وَمَا صِيغَ مِنْ مَصْدَرٍ
عَامِلِهِ كَقَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ

وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَهُوَ اسْمٌ ، فَضْلَةٌ ، بَعْدَ وَאוُ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيسُ
عَلَى الْمَعْيَةِ ، مَسْبُوقَةٌ بِفَعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ كَسَرْتُ وَالنَّيْلَ
وَأَنَا سَائِرُ وَالنَّيْلَ ، وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ كَقَوْلِكَ لَاتَنَّهُ عَنِ الْقَبِيحِ
وإِتْيَانَهُ ، وَمِنْهُ قُمْتُ وَزَيْدًا وَمَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا (١)

== وجعل منه بعضهم المعدود ، وجعله آخرون قسما برأسه ومثاله أسماء الشهور إلا
الربيعين ورمضان ، قيل : ورجب ؛ إذ هذه لاتستعمل إلا مضافة إلى لفظ
« شهر » ونحو قوله ﷺ « من صام رمضان » مؤول

(١) هذه الأمثلة للإشارة إلى الحالة الأولى من الحالات الثلاث التي للاسم
الصالح للنصب على أنه مفعول معه ، وهي حالة وجوب النصب ، ولها سببان :
الأول : أن يمنع من العطف مانع معنوي ، نحو : لَاتَنَّهُ عَنِ الْقَبِيحِ وإِتْيَانَهُ ، إذا
كنت تنهى رجلا ينهى الناس عن القبيح مع أنه يأتيه ؛ إذ لو عطف لفهم أن
المراد نهيه عن القبيح وعن إيتيانه . والسبب الثاني : أن يمنع من العطف مانع
نحوي ، نحو : قمت وزيدا ومررت بك وزيدا ؛ إذ لو عطف في الأول للزم عليه ==

وَيَتَرَجَّحُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ^(١) وَيَضْعُفُ فِي نَحْوِ
قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو^(٢)

﴿ باب الحال ﴾

وَهُوَ : وَصَفٌ ، فَضْلَةٌ ، يَقَعُ فِي جَوَابِ كَيْفَ : كَضَرَبْتُ اللَّصَّ
مَكْتُوفًا ، وَشَرَطُهَا التَّنْكِيرُ ، وَصَاحِبُهَا التَّعْرِيفُ أَوِ التَّخْصِصُ أَوِ
التَّعْمِيمُ أَوِ التَّأْخِيرُ ، نَحْوُ : خَشَعَا أَبْصَارَهُمْ يَخْرُجُونَ ، فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ
سِوَاءَ اللَّسَائِلِينَ ، وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ * لِمِةٍ مُوحِشًا
طَلَلُ^(٣)

== العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد بالضمير المنفصل ، ولوعطفت
في المثال الثاني للزم العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وكلا
اللازمين غير جائز على ما اختاره المؤلف

(١) هذه هي الحالة الثانية - وهي ترجح النصب - وإنما ترجح في المثال
المذكور لأنك لورفعت ما بعد الواو لاقتضى ذلك أنه مأمور كالمخاطب ، لكن
المراد غير هذا ، كذا قاله المؤلف في شرحه ، وفيه نظر

(٢) هذه هي الحالة الثالثة - وهي ترجح العطف وضعف النصب - وإنما ترجح
العطف في المثال المذكور لأنه الأصل وقد أمكن بلاضعف فلا مقتضى للعدول عنه
(٣) هذا صدر بيت ، وعجزه : -

وَالْتَّمِيزُ، وَهُوَ: اسْمٌ، فَضْلَةٌ، نَكْرَةٌ، جَامِدٌ، مُفَسِّرٌ لِمَا
 أَنْهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ، وَأَكْثَرُ وَقُوعِهِ بَعْدَ الْمَقَادِيرِ كَجَرِيبٍ نَحْلًا وَصَاعٍ
 تَمْرًا وَمَنْوِينَ عَسَلًا، وَالْعَدَدُ نَحْوَ أَحَدٍ عَشَرَ كَوُكْبًا إِلَى تِسْعٍ وَتِسْعِينَ،
 وَمِنْهُ تَمْيِيزُ كَمِ الْأُسْتَفْهَامِيَّةِ نَحْوُ كَمِ عَبْدًا مَلَكَتْ، فَأَمَّا تَمْيِيزُ الْخَبَرِيَّةِ
 فَمَجْرُورٌ مُفْرَدٌ كَتَمْيِيزِ الْمِائَةِ وَمَا فَوْقَهَا أَوْ مَجْمُوعٌ كَتَمْيِيزِ الْعَشْرَةِ
 وَمَا دُونَهَا، وَلَكَ فِي تَمْيِيزِ الْأُسْتَفْهَامِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ بِالْحَرْفِ جَرٌّ وَنَصْبٌ
 وَيَكُونُ التَّمْيِيزُ مُفَسِّرًا لِلنِّسْبَةِ مُحَوَّلًا كَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَفَجَرْنَا
 الْأَرْضَ عَيُونًا وَأَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا^(١) أَوْ غَيْرَ مُحَوَّلٍ نَحْوَ أَمْتَلَاءَ

يُلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَلُ

=

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصْبٌ «مَوْحِشًا» عَلَى الْحَالِيَةِ مِنْ «طَلَلٍ» مَعَ كَوْنِهِ نَكْرَةً، بِسَبَبِ
 تَقَدُّمِ الْحَالِ

(١) أَشَارَ بِهَذِهِ الْأَمْثَلَةِ الثَّلَاثَةِ إِلَى أَنَّ التَّمْيِيزَ الْمُحَوَّلَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُحَوَّلًا عَنْ
 الْفَاعِلِ كَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا إِذَا صَلَّهُ اشْتَعَلَ شَيْبَ الرَّأْسِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُحَوَّلًا
 عَنِ الْمَفْعُولِ كَفَجَرْنَا الْأَرْضَ عَيُونًا إِذَا صَلَّهُ فَجَرْنَا عَيُونَ الْأَرْضِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ =

الْإِنَاءُ مَاءً، وَقَدْ يُؤَكِّدَانِ نَحْوُ: وَلَا تَعْشُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ
وَقَوْلُهُ * مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا ^(١) * وَمِنْهُ * بَنَسَ الْفَحْلُ فَلَهِمْ
فَحْلًا ^(٢) * خَلَا فَا لِسَيَّوِيهِ

وَالْمُسْتَشْتَى بِالْأَمْنِ كَلَامٌ تَامٌ مُوجِبٌ نَحْوُ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا

= محول عن المبتدأ كأننا أكثر منك مالا إذ أصله مالى أكثر من مالك : حول فى
الجميع الاسناد عن المضاف إلى المضاف إليه ، ثم انتصب المضاف تمييزا بعد ذلك
مبالغة وتوكيدا ؛ إذ ذكر الشئ مجملا ثم مفسرا أوقع فى النفس ، وأنكر الشلوين
وتليذه الأبدى وابن أبى الربيع القسم الثانى

(١) هذا عجز بيت لأبى طالب عم النبى صلى الله عليه وسلم ، وصدره : —

وَلَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ

(٢) هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه : —

وَالْتَّغْلِيُونَ بَنَسَ الْفَحْلُ فَلَهِمْ فَحْلًا * وَأَمَّهُمْ زَلَاءُ مِنْطِيقٍ

وقد جرى المؤلف ههنا على ماذهب إليه أبو العباس المبرد من جواز مجيء
التمييز مؤكدا ، وخالف شيخ النحاة سيويوه الذى منع هذا لاستغناء الفاعل
بظهوره عن التمييز المبين له ، وعنده أن قول الشاعر «فحلا» حال مؤكدة . وقد
نصر المؤلف فى المغنى مذهب سيويوه

مِنْهُمْ ، فَإِنْ فُقِدَ الْإِيجَابُ تَرَجَّحَ الْبَدَلُ فِي الْمُتَّصِلِ نَحْوُ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا
 قَلِيلٌ مِنْهُمْ ، وَالنَّصْبُ فِي الْمُنْقَطِعِ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ ، وَوَجَبَ عِنْدَ
 الْحِجَازِيِّينَ نَحْوُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَتْبَاعَ الظَّنِّ ، مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا
 فَالْنَّصْبُ نَحْوُ قَوْلِهِ : —

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً * وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ ^(١)
 أَوْ فُقِدَ التَّمَامُ فَعَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ نَحْوُ مَا أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً ،
 وَيُسَمَّى مُفْرَعًا

وَيُسَمَّى بَغِيرٍ وَسَوَى خَافِضِينَ مُعَرِّينَ بِأَعْرَابِ الْأَسْمِ الَّذِي بَعْدَ
 إِلَّا ، وَبِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا نَوَاصِبَ وَخَوَافِضَ وَبِمَا خَلَا وَبِمَا عَدَا
 وَلَيْسَ وَلَا يَكُونُ نَوَاصِبَ

(١) البيت للكثير بن زيد الأسدي . والشاهد فيه نصب «آل أحمد» و«مذهب
 الحق» وجوبا ؛ لتقدم كل منهما على المستثنى منه

باب

يُخَفِّضُ الْأِسْمُ إِذَا بَحَرَفٍ مُشْتَرَكٍ وَهُوَ مِنْ وَإِلَى وَعَنْ وَعَلَى
وَفِي وَاللَّامُ وَالْبَاءُ لِلْقَسَمِ وَغَيْرِهِ، أَوْ مُخْتَصِّ بِالظَّاهِرِ وَهُوَ رَبٌّ وَمُنْذُ
وَمُنْذُ وَالْكَافُ وَحَتَّى وَوَأَوُّ الْقَسَمِ وَتَأَوُّهُ، أَوْ بِإِضَافَةٍ إِلَى اسْمٍ عَلَى
مَعْنَى اللَّامِ كَغُلَامٍ زَيْدٍ، أَوْ مِنْ كَحَاتِمِ حَدِيدٍ، أَوْ فِي كَمَكْرٍ اللَّيْلِ،
وَتُسَمَّى مَعْنَوِيَّةً لِأَنَّهَا لِلتَّعْرِيفِ أَوْ التَّخْصِصِ، أَوْ بِإِضَافَةِ الْوَصْفِ
إِلَى مَعْمُولِهِ كَبَالِغِ الْكَعْبَةِ وَمَعْمُورِ الدَّارِ وَحَسَنِ الْوَجْهِ وَتُسَمَّى
لَفْظِيَّةً لِأَنَّهَا لِمَجْرَدِ التَّخْفِيفِ، وَلَا تُجَامَعُ الْإِضَافَةُ تَنْوِينًا، وَلَا نُونًا
تَالِيَةً لِلْإِعْرَابِ مُطْلَقًا، وَلَا أَلَّ إِلَّا فِي نَحْوِ (١) الضَّارِبَا زَيْدٍ وَالضَّارِبُو

(١) إنما لم تجتمع أل مع الإضافة لأن كلا منهما للتعريف ولا يجوز اجتماع
معرفين . وقد استثنى من ذلك أن يكون المضاف وصفا والمضاف إليه معمولا
له ، بشرط أن يكون المضاف مثنى كالمثال الأول أو مجموعا جمع مذكر سالما
كالمثال الثاني ، فان كان مفردا اشترط أن يكون المضاف إليه مقترنا بأل كالمثال
الثالث ، أو مضافا لما أضيف للمقترن بها كالمثال الرابع ، أو مضافا إلى ضمير عائد
إلى ما فيه أل كالمثال الخامس

زَيْدٍ وَالضَّارِبُ الرَّجُلِ وَالضَّارِبُ رَأْسِ الرَّجُلِ وَبِالرَّجُلِ الضَّارِبِ
غُلَامُهُ

باب : يعمل عمل فعله سبعة

أَسْمُ الْفِعْلِ كَهَيَّاتِ وَصَهْ وَوَى بِمَعْنَى بَعْدَ وَأَسْكُتُ وَأَعْجِبُ ،
وَلَا يُحَذَفُ ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ ، وَكِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ مُتَاوَلٌ ^(١) ،
وَلَا يَبْرُزُ ضَمِيرُهُ ، وَيُجْزَمُ الْمُضَارِعُ فِي جَوَابِ الطَّلَبِ مِنْهُ ، نَحْوُ *
مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي ^(٢) * وَلَا يُنْصَبُ

(١) قصد بهذه العبارة الرد على الكسائي الذي زعم أن اسم الفعل يعمل متقدما ومتأخرا كالفعل ، واستدل بهذه الآية حيث أعرب « كتاب الله » مفعولا مقديما . والجمهور على خلافه ؛ لأن اسم الفعل لم يعمل إلا بالحمل على الفعل لدلالته على معناه ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل فيما تقدم عليه ، ولهم في الآية وجوه : أحدها أن « كتاب الله » مفعول مطلق لفعل محذوف والتقدير : كتب ذلك كتاب الله ، وقوله « عليكم » جار ومجرور لا اسم فعل وهو متعلق بالفعل المحذوف . ومن تخريجات الآية جعل « كتاب الله » مفعولا به لفعل محذوف من معنى « عليكم » والتقدير : الزموا كتاب الله

(٢) هذا عجز بيت لعمر بن الاطنابة ، وصدره : —

وَالْمَصْدَرُ كَضَرْبٍ وَإِكْرَامٍ، إِنَّ حَلَّ مَحَلِّهِ فَعِلٌ مَعَ أَنَّ أَوْماً،
وَلَمْ يَكُنْ مُصَغَّراً، وَلَا مُضَمَّراً، وَلَا مُحْدُوداً، وَلَا مَنْعُوتاً قَبْلَ
الْعَمَلِ ^(١) وَلَا مُحْدُوفاً، وَلَا مَفْصُولاً مِنَ الْمَعْمُولِ، وَلَا مُؤَخَّراً عَنْهُ
وَأَعْمَالُهُ مُضَافاً أَكْثَرُ نَحْوُ وَلَوْ لَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ: —
أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيْنَ ^(٢) * وَمُنُونًا أَقْبَسُ نَحْوُ أَوْ إِطْعَامٍ فِي يَوْمٍ
ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا، وَبَالَ شَاذٍ نَحْوُ

وَقَوْلِي كُلُّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ

- (١) لوقال « ولا متبوعا - الخ » لكان أحسن ؛ لأن حكم جميع التوابع واحد
(٢) هذا صدر بيت ، وعجزه : —

إِذَا لَمْ يَصْنُهَا عَنْ هَوَى يَغْلِبُ الْعَقْلَا

والشاهد فيه إضافة المصدر وهو « ظلم » إلى مفعوله وهو « نفسه » وذكر
الفاعل بعد ذلك مرفوعا وهو « المرء » وقد خص ذلك بعضهم بضرورة الشعر
وليس بسديد ؛ لوروده في قوله عليه الصلاة والسلام « وحج البيت من استطاع
إليه سبيلا » وأما إضافة المصدر لمفعوله مع حذف الفاعل فمتفق على كثرته وبجيئه
في فصيح الكلام كقوله تعالى : (لا يسأم الانسان من دعاء الخير) أى : من دعائه

وَكَيْفَ التَّوَقَّى ظَهَرَ مَا نَتَّ رَاكِبُهُ ^(١) *

وَأَسْمُ الْفَاعِلِ كضاربٍ ومُكْرِمٍ ، فَإِنْ كَانَ بِالْ عَمَلِ مُطْلَقًا ، أَوْ
مُجَرَّدًا فَبَشْرَطَيْنِ : كَوْنُهُ حَالًا أَوْ اسْتِقْبَالًا ، وَاعْتِمَادُهُ عَلَى نَفِيٍّ أَوْ
اسْتِفْهَامٍ أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ ، وَبَاسِطٌ ذِرَاعِيهِ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ
خِلَافًا لِلْكَسَائِي ، وَ * خَيْرٌ بَنُو لَهْبٍ ^(٢) * عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ
وَتَقْدِيرُهُ خَيْرٌ كَظْهِيرٍ خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ

(١) هذا نصف بيت من الطويل لم يتممه المؤلف في الشرح ، بل عدل فيه
عن الاستشهاد به إلى إنشاد بيت آخر وهو : —

عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ الْمُسِيءِ إِلَهُهُ وَمَنْ تَرَكَ بَعْضَ الصَّالِحِينَ فَقِيرًا

بنصب «المسيء» ورفع «إلهه» أى : عجبته من أن يرزق المسيء إلهه . ووقع
في شرح الفاكهى صدر هذا البيت في مكان النصف الموجود في نسختنا هذه ،
وبين البيتين فرق : فان قوله «الرزق المسيء إلهه» فيه نصب المصدر المقترن بال
مفعوله وذكر فاعله ، وقوله «التوقى ظهر - الخ» فيه نصبه المفعول وحذف الفاعل

(٢) هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه : —

خَيْرٌ بَنُو لَهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا مَقَالَةَ لَهْيٍ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

وَالْمِثَالُ وَهُوَ مَا حَوَّلَ لِلْبَالِغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَالٍ أَوْ فَعُولٍ أَوْ
مَفْعَالٍ بِكَثْرَةِ أَوْ فَعِيلٍ أَوْ فَعَلٍ بِقَلَّةٍ نَحْوُ أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَابٌ
وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ، وَيَعْمَلُ عَمَلُ فَعْلِهِ وَهُوَ كَأَسْمِ
الْفَاعِلِ

وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِأَسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّي لَوَاحِدٍ، وَهِيَ الصِّفَةُ
الْمُصَوَّغَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ، لِإِفَادَةِ الثُّبُوتِ كَحَسَنِ وَظَرِيفٍ وَطَاهِرٍ

وقد جعل الكسائي والكوفيون قوله «خير» مبتدأ، وقوله «بنو لُهب» فاعلاً
أغنى عن الخبر، والمؤلف يرد عليه وعليهم بأننا لا نقول بهذا، وعندنا أن «خير» خبر
مقدم، و«بنو لُهب» مبتدأ مؤخر، فإن زعمت أن المبتدأ جمع والخبر مفرد
فقاتت المطابقة؛ فالجواب أن زنة فَعِيلٍ يخبر بها عن الجمع لكونها على صيغة المصدر
كقوله تعالى: (والملائكة بعد ذلك ظهير) وفي هذا الكلام ما يفيد أن اعتماد
اسم الفاعل على أحد الأمور المذكورة مشروط في رفعه الفاعل كما هو مشروط
في نصبه المفعول، لكن الذي حققه كثير من جهابذة هذا الفن ومنهم المؤلف
في المعنى أن الاعتماد شرط في نصب المفعول لا غير، والخلاف بين الكوفيين
والبصريين في هذا البيت إنما هو في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر: فذهب
إليه الكوفيون وأعربوه كما قدمنا، ومنعه البصريون، فافهم

وَضَامِرٌ ، وَلَا يَتَقَدَّمُهَا مَعْمُولُهَا ، وَلَا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا ، وَيَرْفَعُ عَلَى
 الْفَاعِلِيَّةِ أَوْ الْإِبْدَالِ ، وَيُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ،
 وَالثَّانِي يَتَعَيَّنُ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَيُخَفِّضُ بِالْإِضَافَةِ
 وَاسْمُ التَّفْضِيلِ ، وَهُوَ الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمُشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ
 كَأَكْرَمَ وَيُسْتَعْمَلُ بَيْنَ مُضَافٍ لِنَكْرَةٍ فَيُفْرَدُ وَيَذَكَّرُ ، وَبِالْإِطْبَاقِ
 وَمُضَافٍ لِمَعْرِفَةٍ فَوَجْهَانِ ^(١) ، وَلَا يَنْصَبُ الْمَفْعُولُ مُطْلَقًا ، وَلَا يَرْفَعُ
 فِي الْغَالِبِ ظَاهِرًا إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ

(١) هذه أحوال ثلاث لاسم التفضيل : الأولى : أن يكون مجردا من الإضافة
 ومن أل أو يكون مضافا إلى نكرة ، وحكمه أن يكون مفردا مذكرا ولو كان
 الموصوف به مثنى أو جمعا أو مؤنثا ، نحو : الحمدان أفضل من البكرين ، والمحمدون
 أفضل من البكرين . ونحو : الحمدان أفضل رجلين ، والمحمدون أفضل رجال ،
 الحالة الثانية : أن يكون مقرونا بآل ، وحكمه وجوب مطابقتها لموصوفه ، نحو :
 هند الفضلى ، والمحمدان الأفضلان ، والمحمدون الأفضلون ، والهندان الفضليان .
 الحالة الثالثة : أن يضاف إلى معرفة ، وحكمه جواز مطابقتها لموصوفه ، وجواز
 إفراده وتذكيره ، تقول : الحمدان أفضلا الرجال وأفضل الرجال ، وهند فضلى
 النساء وأفضل النساء ؛ والمحمدون أفضلو الرجال وأفضل الرجال . وقد جاء

باب التوابع

يَتَّبَعُ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ خَمْسَةٌ: النَّعْتُ ، وَهُوَ التَّابِعُ الْمُشْتَقُّ أَوِ الْمُؤَوَّلُ
 بِهِ ، الْمُبَايِنُ لِلْفِظِ مَتَّبِعُهُ ، وَفَائِدَتُهُ تَخْصِصٌ أَوْ تَوْضِيحٌ ، أَوْ مَدْحٌ ،
 أَوْ ذَمٌّ ، أَوْ تَرْحِمٌ ، أَوْ تَوْكِيدٌ ، وَيَتَّبَعُ مَنْعُوتُهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهٍ
 الْإِعْرَابِ ، وَمِنْ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا
 تَبِعَ فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّنْثِيثِ ، وَوَاحِدٍ مِنَ الْإِفْرَادِ وَفِرْعَانِهِ ،
 وَإِلَّا فَهُوَ كَالْفِعْلِ ، وَالْأَحْسَنُ جَاءَنِي رَجُلٌ قَعُودٌ غَلَسَانَهُ ثُمَّ قَاعِدٌ ثُمَّ
 قَاعِدُونَ ، وَيَجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ الْمَعْلُومِ مَوْصُوفُهَا حَقِيقَةً أَوْ ادِّعَاءً
 رَفْعًا بِتَقْدِيرِ هُوَ ، وَنَضْبًا بِتَقْدِيرِ أَغْنَى ، أَوْ أَمْدَحُ أَوْ أَدْمُ أَوْ أَرْحَمُ
 وَالتَّوْكِيدُ هُوَ إِمَّا لَفْظِي نَحْوُ * أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مِنْ لَا أَخَا

== الوجهان في القرآن نحو : (ولتجدنهم أحرص الناس .. أكابر مجرميها) وبالآية
 الثانية يرد على أبي على الفارسي إيجابه الافراد والتذكير في حال الاضافة
 إلى المعرفة .

لَهُ ^(١) * وَنَحْوُ * أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ ^(٢) * وَنَحْوُ *
لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةٍ إِنَّهَا ^(٣) * وَلَيْسَ مِنْهُ دَكَا دَكَا وَصَفَا صَفَا ،
أَوْ مَعْنَوَى وَهُوَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ مُؤَخَّرَةٌ عَنْهَا إِنْ اجْتَمَعَتَا ، وَيُجْمَعَانِ
عَلَى أَفْعَلٍ مَعَ غَيْرِ الْمُفْرَدِ ، وَبِكُلِّ لَغَوِيٍّ مُشْتَرِكٍ إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه : —

كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بَغِيرِ سِلَاحٍ

(٢) هذا عجز بيت ، وصدره : —

فَإِنَّ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ يَبْغَلِي

وتقدير البيت : فأين تذهب ، إلى أين النجاء ؟ ، وقوله «اللاحقون» فاعل لآتاك
الأول ولا فاعل للثاني ؛ لأنه ذكر لا يسند إلى فاعل بل ليؤكد به غيره ، وقيل :
هو فاعل لهما جميعا ، وقيل : تنازعا ، والأول مردود بأنه لا يجتمع عاملان على
معمول واحد ، والثاني بأنه لو تنازعا لأضمر في أحدهما فكان يقول أتوك
أتاك اللاحقون أو أتاك أتوك اللاحقون أو أتاك أتاك اللاحقون هم : على ما تقدم
في باب التنازع فارجع إليه

(٣) هذا صدر بيت ، وعجزه : —

أَخَذْتُ عَلَى مَوَاتِقًا وَعُهُودًا

وَبِكَلَّا وَكَلَّتَا لَهُ إِنْ صَحَّ وَقُوعُ الْمَفْرَدِ مَوْقِعُهُ وَاتَّحَدَ مَعْنَى الْمُسْنَدِ ،
وَيُضْفَنَ لِضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ ، وَبِأَجْمَعَ وَجْمَعًا وَجَمْعُهُمَا غَيْرُ مُضَافَةٍ ، وَهِيَ
بِخِلَافِ النُّعُوتِ : لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَاطَفَ الْمُؤَكَّدَاتُ ، وَلَا أَنْ يَتَّبِعَنَّ
نَكْرَةً ، وَنَدَّرَ * يَأْلَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبٌ ^(١) *

وَعَطْفُ الْبَيَانِ ، وَهُوَ : تَابِعٌ ، مُوَضِّحٌ أَوْ مُخَصِّصٌ ، جَامِدٌ غَيْرُ
مُؤَوَّلٍ ، فَيُؤَافِقُ مُتَبَوِّعَهُ * كَأَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ ^(٢) * وَهَذَا
خَاتَمٌ حَدِيدٌ ، وَيَعْرَبُ بَدَلُ كُلِّ مَنْ كُلِّ إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِحْلَالُهُ مَحَلَّ الْأَوَّلِ

(١) هذا عجز بيت ، وصدره : —

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ : ذَا رَجَبٌ

وخالف في هذه المسألة الكوفيون : فأجاز بعضهم توكيد النكرة مطلقا ،
وبعضهم بشرط إفادتها ، وصحح المؤلف في توضيحه المذهب الأخير تبعا لابن
مالك ؛ لصحة ورود السماع به كالبيت وكنقول عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها
«مارأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صار شهرا كله إلا رمضان»

(٢) هذا بيت من الرجز يقوله أعرابي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وبعده : —

مَامَسَهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ فَاعْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرَ

كَقَوْلِهِ * أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِىِّ بَشْرٍ ^(١) * وَقَوْلِهِ * أَيَا أَخَوَيْنَا
عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلَا ^(٢) *

وَعَطْفُ النَّسَقِ بِالْوَاوِ وَهِيَ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ ، وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ
وَالْتَّعْقِيبِ ، وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي ، وَحَتَّى لِلغَايَةِ وَالتَّدرِجِ لَا لِلتَّرْتِيبِ

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه : —

عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا

فقوله «بشر» عطف بيان على «البكرى» ولا يجوز جعله بدلا منه ؛ لأنك
لو جعلته بدلا — وقد عرفت أن البدل على نية تكرار العامل فى المبدل منه —
لزم عليه إضافة «التارك» وهو وصف مفرد مقرون بأل إلى «بشر» وهو مجرد
منها ، وقد عرفت امتناعه فى الكلام على الإضافة

(٢) هذا صدر بيت ، وعجزه : —

أَعِيدُ كَمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا

فقوله «عبد شمس» عطف بيان على «أخوينا» ولا يجوز جعله بدلا ؛ إذ
قد عرفت فى باب النداء أن تابع المنادى إذا كان عطف نسق أو بدلا لزم اعتباره
كالمنادى المستقل وذلك غير متيسر هنا ؛ لأن «نوفلا» منصوب ، وجعله منسوقا
على البدل يستلزم ضمه لما ذكرنا ؛ لكونه علما مفردا

وَأَوْ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ مُفِيدَةً بَعْدَ الطَّلَبِ التَّخِيرِ أَوْ الْإِبَاحَةِ
وَبَعْدَ الْخَبَرِ الشَّكِّ أَوْ التَّشْكِيكِ ، وَأَمَّ لَطَلَبِ التَّعِينِ بَعْدَ هَمْزَةٍ
دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِ الْمُسْتَوَيْنِ ، وَلِلرَّدِّ عَنِ الْخَطَا فِي الْحُكْمِ « لَا » بَعْدَ
إِجَابٍ ، وَلَكِنْ وَبَلْ بَعْدَ نَفْيٍ ، وَلِصَرْفِ الْحُكْمِ إِلَى مَا بَعْدَهَا « بَلْ »
بَعْدَ إِجَابٍ

وَالْبَدَلُ ، وَهُوَ : تَابِعٌ ، مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ ، بَلَا وَاسْطَةً ، وَهُوَ سِتَّةٌ
بَدَلُ كُلِّ نَحْوٍ مَفَازًا حَدَائِقَ ، وَبَعْضٍ نَحْوٍ مِنْ اسْتَطَاعَ ، وَاشْتِمَالٍ نَحْوِ
قِتَالٍ فِيهِ ، وَإِضْرَابٍ وَغَلْطٍ وَنَسْيَانٍ نَحْوِ تَصَدَّقْتُ بِدَرْهِمٍ دِينَارٍ : بِحَسَبِ
قَصْدِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي أَوْ الثَّانِي وَسَبَقِ اللِّسَانِ أَوِ الْأَوَّلِ وَتَبَيَّنَ الْخَطَا

باب

الْعَدَدُ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ يُؤْنَثُ مَعَ الْمَذَكَّرِ وَيَذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ

دَائِمًا ، نَحْوُ سَبْعِ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ ، وَكَذَلِكَ الْعَشْرَةُ إِنْ لَمْ تُرَكَّبْ ،
وَمَا دُونَ الثَّلَاثَةِ وَفَاعِلٌ كَثَالَتِ رَابِعٌ عَلَى الْقِيَاسِ دَائِمًا ، وَيُفْرَدُ
فَاعِلٌ ، أَوْ يُضَافُ لِمَا أُشْتُقَ مِنْهُ ، أَوْ لِمَا دُونَهُ ، أَوْ يَنْصَبُ مَا دُونَهُ

باب

مَوَانِعُ صَرْفِ الْأِسْمِ تِسْعَةٌ يَجْمَعُهَا : —

وَزْنُ الْمُرَكَّبِ عَجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا * عَدْلٌ وَوَصْفٌ الْجَمْعُ زِدْ تَأْنِيثًا
كَأَحْمَدَ وَأَحْمَرَ وَبَعْلَبَكَ وَإِبْرَاهِيمَ وَعُمَرَ وَآخَرَ وَأَحَادَ وَمَوْحِدَ
إِلَى الْأَرْبَعَةِ وَمَسَاجِدَ وَدَنَانِيرَ وَسَلْمَانَ وَسَكْرَانَ وَفَاطِمَةَ وَطَلْحَةَ
وَزَيْنَبَ وَسَلَى وَصَحْرَاءَ : فَالْفُ التَّأْنِيثُ وَالْجَمْعُ الَّذِي لَانْظِيرَ لَهُ فِي
الْأَحَادِ كُلِّ مِنْهُمَا يَسْتَأْثِرُ بِالْمَنْعِ ، وَالْبَوَاقِ لَا بُدَّ مِنْ مُجَامَعَةِ كُلِّ عِلَّةٍ مِنْهُنَّ
لِلصِّفَةِ أَوْ الْعِلِّيَّةِ ، وَتَتَعَيَّنُ الْعِلِّيَّةُ مَعَ التَّرْكِيبِ وَالتَّأْنِيثِ وَالْعُجْمَةِ ،

وَشَرُّ الْعُجْمَةِ عَلَيْهِ فِي الْعَجْمِيَّةِ وَزِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَالصِّفَةِ
أَصَالَتُهَا وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ : فَعُرْيَانٌ وَأَرْمَلٌ وَصَفْوَانٌ وَأَرْنَبٌ بِمَعْنَى
قَاسٍ وَذَلِيلٍ مُنْصَرِفَةٍ ، وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ هُنْدٍ وَجُهَانَ ، بِخِلَافِ زَيْنَبَ وَسَقَرٍ
وَبَلَخَ ، وَكَعُمَرَ عِنْدَ تَمِيمٍ بَابُ حَذَامٍ إِنْ لَمْ يُخْتَمِ بِرَاءٍ كَسَفَارٍ ، وَأَمْسُ
لَمَعَيْنٍ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِمَا ، وَسَحَرُ عِنْدَ الْجَمِيعِ
إِنْ كَانَ ظَرْفًا مُعِينًا

باب

التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ : مَا أَفْعَلَ زَيْدًا ، وَإِعْرَابُهُ : مَا مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ
عَظِيمٍ ، وَأَفْعَلَ : فَعَلُ مَاضٍ ، فَاعِلُهُ ضَمِيرُ مَا ، وَزَيْدًا : مَفْعُولٌ بِهِ ،
وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ مَا . وَأَفْعَلَ بِهِ ، وَهُوَ بِمَعْنَى مَا أَفْعَلَهُ ، وَأَصْلُهُ أَفْعَلَ أَيْ :
صَارَ ذَا كَذَا ، كَأَغْدَ الْبَعِيرُ أَيْ : صَارَ ذَا غُدَّةٍ ، فَغَيْرُ اللَّفْظِ ، وَزِيدَتِ
الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ ، فَمَنْ شِمَّ لَزِمَتْ هُنَا ، بِخِلَافِهَا فِي فَاعِلِ

كَفَى^(١) وَإِنَّمَا يُبْنَى فِعْلًا التَّعَجُّبُ وَأَسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْ فِعْلٍ ، ثَلَاثِيٍّ ،
مُثَبَّتٍ ، مُتَفَاوِتٍ ، تَامٍّ ، مَبْنِيٍّ لِلْفَاعِلِ ، لَيْسَ اسْمُ فَاعِلِهِ أَفْعَلٌ

(١) اعلم أن الباء الجارة تزداد في الفاعل على ثلاثة أضرب : الضرب الأول زيادة لازمة ، ولهذا الضرب موضع واحد ، وهو في أفعل الدال على التعجب ، والقول بزيادتها هنا هو قول الجمهور الذين ذهبوا إلى أن الأصل أحسن زيد بمعنى صار ذا حسن ، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب ، وزيدت الباء إصلاحاً للفظ لئلا يلزم بحسب الصورة رفع الأمر الاسم الظاهر ، وأما على قول غير الجمهور بأن أفعل أمر لفظاً ومعنى فليست الباء زائدة ، وإنما هي حرف جر أصلي للتعدية ، وفي أفعل ضمير مستتر وجوبا هو فاعله ، كما تقول امرر بعلى ، الضرب الثاني : زيادة غالبة ، وهي التي أشار إليها بقوله « بخلافها في فاعل كفى » ومراده كفى التي في نحو قوله تعالى : (كفى بالله شهيدا) ومن أدلة جواز حذف هذه الباء في بعض الأحيان قول الشاعر : —

عُمَيْرَةٌ وَدَعَّ إِن تَجَهَّزْتَ غَارِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلرَّهْ نَاهِيَا

الضرب الثالث : زيادة شاذة ، لا تقع إلا في ضرورات الشعر كقول الشاعر : —

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

إذا جعلت « ما » في قوله « بما » فاعلا بقوله « يأتيك » فأما إذا جعلته مرتبطا بقوله « تنمي » فإن الباء تكون للتعدية . وهذا واضح إن شاء الله

باب

الْوَقْفُ فِي الْأَفْصَحِ عَلَى نَحْوِ رَحْمَةِ بِالْهَاءِ، وَعَلَى نَحْوِ مُسْلِمَاتٍ
بِالْتَّاءِ، وَعَلَى نَحْوِ قَاضٍ رَفْعًا وَجَرًّا بِالْحَذْفِ، وَنَحْوِ الْقَاضِي فِيهِمَا
بِالْإِثْبَاتِ، وَقَدْ يُعَكَّسُ فِيهِنَّ، وَلَيْسَ فِي نَصْبِ قَاضٍ وَالْقَاضِي إِلَّا
الْيَاءُ، وَيُوقَفُ عَلَى إِذَا وَنَحْوِ لِنَسْفَعًا وَرَأَيْتُ زَيْدًا بِالْأَلْفِ كَمَا
يُكْتَبَنَ، وَتُكْتَبُ الْأَلْفُ بَعْدَ وَאוِ الْجَمَاعَةِ كَقَالُوا، دُونَ الْأَصْلِيَّةِ

وهذا آخر ما أردنا من التعليق على الرسالة الموسومة بقطر الندى وبل الصدى
إحدى تصانيف الامام المتقن والعالم الحجة أنحى النحاة وأوسعهم اطلاعا وأقدرهم
على اختصار المعاني الكثيرة في العبارات الموجزة من غير إخلال ولا تعسف،
وأعلمهم بمذاهب المتقدمين وتفريعاتهم واستدلالاتهم أبي محمد عبد الله جمال الدين بن
يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الشافعي الحنبلي المتوفى في ليلة الجمعة
الخامس من شهر ذى القعدة سنة ٧٦١ هـ إحدى وستين وسبعائة . وقد وافق
الفراغ من كتابة هذه المخطوط لأربع خلون من شوال سنة اثنتين وخمسين
وثلاثمائة وألف، جعلها الله خالصة لوجهه ونفع بها في الدنيا والآخرة ؟

كتبه : أبو رجاء

محمد محي الدين عبد الحميد

كَزَيْدٌ يَدْعُو ، وَتُرْسَمُ الْأَلْفُ يَاءً إِنَّ تَجَاوَزْتَ الثَّلَاثَةَ كَأَسْتَدْعَى
وَالْمُصْطَنَى ، أَوْ كَانَ أَصْلُهَا إِلْيَاءَ كَرَمَى وَالْفَتَى ، وَالْفَاءُ فِي غَيْرِهِ كَعَفَا
وَالْعَصَا ، وَيَنْكَشِفُ أَمْرُ الْألفِ الْفِعْلُ بِالتَّاءِ كَرَمَيْتُ وَعَفَوْتُ ،
وَالْأَسْمُ بِالثَّنْيَةِ كَعَصَوَيْنِ وَفَتَيْنِ

فصل

هَمْزَةُ أَسْمٍ بِكَسْرِ وَضَمٍّ ، وَأَسْتُ وَأَبْنٍ وَأَبْنَمٍ وَأَبْنَةُ وَأَمْرِيءُ
وَأَمْرَاءُ وَتَثْنِيَّتَيْنِ وَأَثْنَيْنِ وَالْغُلَامِ وَأَيْمُنُ اللَّهِ فِي الْقَسَمِ بَفَتْحِهِمَا
أَوْ بِكَسْرِ فِي أَيْمُنٍ — هَمْزَةُ وَصْلٍ ، أَيْ تَثْبُتُ ابْتِدَاءً وَتُحْذَفُ وَصْلاً ،
وَكَذَا هَمْزَةُ الْمَاضِي الْمُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ كَأَسْتَخْرِجَ ، وَأَمْرِهِ
وَمَصْدَرِهِ وَأَمْرُ الثَّلَاثِي كَأَقْتُلُ وَأَغْزُ وَأَغْزِي بِضَمِّهِنَّ ، وَأَضْرِبُ
وَأَمْشُواوَأَذْهَبُ بِكَسْرِ كَالْبَوَاقِ

تم بعون الله تعالى

فهرس قطر الندى ، وبل الصدى

لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصارى المتوفى سنة ٧٦١ هجرية

وشرحه

ص	ص
٢ الكلمة ، أقسامها	١٠ إعراب المضاف إلى ياء المتكلم ،
— علامات الاسم	والمقصود ، والمنقوص
— ينقسم إلى معرب ومبني	١١ نواصب المضارع
٥ تعريف الاعراب ، والمعرب	١٣ الجوازم
٣ » البناء ، والمبنى	١٤ الاسم : نكرة ، ومعرفة
— أنواع المبنيات	— الضمير
٥ اختلاف العرب في نحو حذام	١٥ ه للضمير ثلاثة أحوال : وجوب
٥ أحوال قبل وبعد والغايات	الانفصال ، وجوازه ، وامتناعه
٤ الفعل ، وأنواعه	١٧ العلم : شخصي ، وجنسي
٥ الخلاف في عسى وليس ونعم وبئس	٥ الاسم ، واللقب ، والكنية
٥ » في هات وتعال	٥ حكم الترتيب بينها ، إعرابها
٦ إعراب المضارع وبناءؤه	١٨ إسم الإشارة ، الاسم الموصول
٥ الخلاف في مهما وإذما	١٩ المعرف بأداة التعريف
٧ » في ما المصدرية ولما الرابطة	٢٠ معاني «أل» المعرفة
— الاعراب ، وأنواعه	٥ للعهد على ثلاثة أنواع
٨ إعراب الأسماء الستة	— المبتدأ والخبر : تعريفهما ، حكمهما
٩ المثني ، جمع المذكر السالم ، جمع المؤنث	٢١ ه الأصل في المبتدأ التعريف ، وقد
ما لا ينصرف ، الأفعال الخمسة	يقع نكرة بمخصص

ص	ص
٢٢ أنواع الخبر ، روابط جملة	٢٢
الخبر بالمتبداً	٢٣
لا يخبر بظرف الزمان عن اسم الذات	٢٤
٥ تقدم الخبر : جوازا ، ووجوبا	٢٥
٢٤ حذف الخبر جوازا ووجوبا	٢٦
وحذف المتبداً جوازا ووجوبا	٢٧
٢٥ نواسخ المتبداً والخبر :	٢٨
— كان وأخواتها ، يجوز توسط خبرهن	٢٩
٢٦ تختص « كان » بجواز زيادتها ،	٣٠
وجواز حذفها ، أنواع حذفها	٣١
٢٧ « ما » النافية الحجازية وشروطها	٣٢
— عمل « لا » خاص بالشعر	٣٣
— « لات » تعمل في الأحيان	٣٤
— « إن » وأخواتها	٣٥
٢٨ تخفف « إن » المكسورة الهمزة	٣٦
فيجوز فيها الاعمال والاهمال	٣٧
— تخفف « أن » المفتوحة فيجب إعمالها	٣٨
٢٩ تكسر همزة « إن » في مواضع	٣٩
— تدخل لام الابتداء على خبر إن	٤٠
أو اسمها	٤١
٣٠ « لا » النافية للجنس	٤٢
٣١ « ظن » وأخواتها	٤٣
٣٢ إغاوهم عن العمل لفظا ومعنى	٤٤
٣٣ تعليقاتهم عن العمل لفظا ومعنى	٤٥
— الفاعل ، وأحكامه	٤٦
٣٤ تأنيث الفعل : جائز ، واجب ، وممتنع	٤٧
٣٥ يجب تأخير الفاعل عن المفعول	٤٨
في مواضع	٤٩
٣٥ يجب تأخير المفعول في مواضع	٥٠
٥ يجب تقديم المفعول عن الفعل	٥١
في موضعين	٥٢
— شروط فاعل « نعم » و « بئس »	٥٣
٣٦ النائب عن الفعل	٥٤
٥ المتصرف من الظرف والمصدر	٥٥
والمجرور	٥٦
٣٧ الاشتغال ، ضابطه	٥٧
— يترجح نصب الاسم السابق في مواضع	٥٨
٣٩ يجب النصب في مواضع	٥٩
— « الرفع » »	٦٠
— التنازع ، ضابطه	٦١
٤١ المفعول ، أنواعه ، المنادى	٦٢
٤٢ المنادى المضاف لياء المتكلم	٦٣
— تابع المنادى	٦٤
٤٤ الترقيم ، الاستغاثة	٦٥

ص	ص
٤٥	المفعول المطلق ، تعريفه
٤٦	ما ينوب عن المصدر
٤٧	المفعول له ، المفعول فيه
٥	اسم الزمان ؛ مبهم ، ومختص
٤٨	المفعول معه ، أحواله
٤٩	الحال
٥٠	التمييز ، تمييز العدد ، وتمييز « كم »
٥١	الاستثناء
٥٣	المجرورات حروف الجر ، الاضافة
٥٤	يعمل عمل فعله سبعة : اسم الفعل
٥٥	المصدر ، شروط عمله
٥٦	اسم الفاعل
٥٧	اسم المفعول ، الصفة المشبهة
٥٨	اسم التفضيل
٥٩	التوابع : النعت ، التوكيد
٦١	عطف البيان
٦٢	عطف الشق
٦٣	البدل ، العدد
٦٤	موانع الصرف
٦٥	التعجب
٦٧	الوقف
٦٨	همزة الوصل